

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٢٣ (الاستئناف ١)**

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد رسلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيدة أشيبالا – موسفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

لا مخرج بلا استراتيجية

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/2000/1072)

00-74849

استؤنفت الجلسة الساعة ۳۰/۱۵.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من مندوب إندونيسيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اقترح، بعد موافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ۳۷ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ويدودو (إندونيسيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأن أشكر الوفد الهولندي على عقد هذا النقاش الموضوعي وعلى استئناف نقاشنا في الوقت المحدد.

يأتي هذا النقاش حقيقة في الوقت المناسب. إن توصيات فريق الإبراهيمي حول إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشغل بال الجميع هذه الأيام. ولقد استكمل مجلس الأمن لتوه أعماله الخاصة بوثيقة التنفيذ، ولا تزال الجمعية العامة تناقش التوصيات ونأمل أن تصدر قريبا وثيقة موضوعية . ويتعلق الكثير من توصيات التقرير بنقاشنا اليوم - نوعية ولايات مجلس الأمن، والتعريف الشامل لعمليات السلام، ونشر قوات جيدة التجهيز في الوقت الملائم، وكفاءة التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة، وتدفق المعلومات على نحو أفضل.

ولدى الحديث عن استراتيجية للخروج ينبغي للمرء أولا أن يحدد مفهوما للمصطلح ويوافق عليه. ما الذي يعنيه؟ هل هو سحب بعثة في حالة طوارئ؟ هل هو الانتقال من أحد أنواع عمليات السلام إلى نوع آخر؟ هل هو التسليم التدريجي من الأمم المتحدة إلى سلطة وطنية أو محلية؟ أم أنه التقييم لأداء ناجح لولاية بعثة ما؟

قد تكون هناك منظمات متعددة الجنسيات أو هيئات وطنية أخرى لديها تعريف خاص بها لمصطلح "استراتيجية الخروج"، ولكن يجب على مجلس الأمن أن يكون لديه تعريف واضح خاص به. وإلا لن تكون الولاية المجدية ممكنة. ليست هناك صيغة سحرية لضمان ولاية نموذجية من مجلس الأمن، ولكن توجد عناصر ينبغي أخذها في الحسبان عند صياغة مجلس الأمن لولاية ما أو تغييرها أو إنهائها. ومن الواضح أنه لا توجد نماذج قياسية وأن كل صراع فعلي أو محتمل يحتاج التحليل والرد الخاص به، كما أشار زميلي ممثل بنغلاديش فأصاب هذا الصباح. وبالرغم من ذلك، أدت الدروس التي تعلمناها إلى الاستنتاجات الأولية التالية، والتي أود إيجازها في عشر نقاط. وبما أنني المتكلم الخامس عشر فبالطبع هناك عدة نقاط لا يمكن تفادي تكرارها.

أولا، قبل إنشاء أو تغيير أو إنهاء ولاية ما، من الضروري أن يكون لدينا تقييم واضح ويعتمد عليه للوضع على أرض الواقع وتتفق عليه جميع الأطراف الهامة. وتشمل الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ممثلا خاصا للأمين العام؛ وإجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء المتضررة والدول التي يمكن أن تساهم بقوات أو تساهم بالفعل؛ وتعزيز قدرة الأمانة العامة - كما أشار إليه ممثل فرنسا هذا الصباح - على جمع المعلومات والتحليل والتخطيط الاستراتيجي؛ وكذلك إجراء اتصالات محكمة مع منظمات مدنية تعمل في الميدان. ويتطلب ذلك ربطا أفضل بين مجلس

الأمن والدول المساهمة بقوات والدول المساهمة بالشرطة وبعمليات مدنية.

وثانيا، النهج المتكامل يعني أيضا أن نراعي العواقب التي تواجهها الدول المجاورة إذا كانت هناك ولاية جديدة أو معدلة أو تم إنهاؤها. وهذه هي نقطة لم يتم تناولها بعد. وفي هذا الإطار، أود أن أذكر المجلس بالأثر الذي أفرزته بعثات مجلس الأمن لكوسوفو والبوسنة وسيراليون على البلدان المجاورة في المناطق المعنية.

وثالثا، عند تغيير ولاية أو إنهائها، يجب وضع سيناريو واضح وإجراء تحليل للخيارات لكي يتم تقييم نتائج التحرك المقصود.

ورابعا، ينبغي أن تكون أحكام الولايات واضحة ومعقولة وقابلة للتحقيق، ويجب أن توفر الموارد الكافية كذلك.

خامسا، عندما يراد تخفيض بعثة ما، أو سحبها أو إنهائها، يجب إجراء تقييم مناسب ومتسم بالشفافية لما حققته البعثة من أهداف.

سادسا، يتعين أن يظل اهتمام رؤساء أي بعثة وموظفيهم مركزا على تحقيق الأهداف والمقاصد المحددة لولايتهم، وأن يقاوموا أي إغراءات لتوسيع سلطتهم واختصاصهم تدريجيا إلى مجالات لا تشملها الولاية بصراحة. وتجربة العملية التي أذنت بها الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تمثل حالة جيدة للدراسة في هذا الصدد.

سابعا، يجب أن تتضمن الولايات مرونة ذاتية كافية حتى يصبح من الممكن القيام بعمليات التصحيح والتكييف مع الأحوال المتغيرة مع ضبط مسارها أثناء تنفيذ البعثة. والتعاون والتنسيق الوثيق بين القوات الموجودة على أرض الميدان والمقر أمر لا غنى عنه.

ثامنا، بينما يتم تفهم الأسباب التي تدعو إلى الانسحاب السريع، من المهم وضع معايير تحدد عتبة عالية لعمليات الانسحاب. ونادرا ما يمثل إجراء أول انتخابات نقطة ختامية لعمليات السلام. فيمكن إجراء الانتخابات بأسرع مما يجب في المجتمعات التي اجتاحتها الصراعات أو يمكن أن تؤدي إلى زيادة تجزؤ مجتمعاتها. ولذا غالبا ما يجب أن تستمر المراقبة الدولية خلال عملية الانتخابات بل وفيما بعدها، بغية التمكين من الانتقال بصورة سلسة. ومعايير تحقيق السلام الدائم والمستدام ذاتيا معايير غامضة. ولكن ينبغي أن تشمل سيادة القانون وقيام المؤسسات المدنية بأداء وظائفها.

تاسعا، يجب النظر إلى بعثات السلام باعتبارها سلسلة متصلة ومتشعبة من المهام. وعمليات السلام المعقدة تصبح أكثر فأكثر متعددة الأبعاد. ومن المهم التصدي للمهام المتكاملة التي تمتد من اتقاء الصراعات حتى بلوغ بناء السلام. ومن الناحية العملية من الواضح أن هذه التمييزات الواضحة لا تحدث. فتداخل المهام وتعدد وظائف العمليات هما القاعدة. ومن ثم تتضح الحاجة إلى التنسيق الفعال لكل العناصر الفاعلة الممكنة وإلى الأعمال المتكاملة.

عاشرا، ينبغي لذلك إدراج عناصر معينة من بناء السلام بعد انتهاء الصراع في مرحلة مبكرة من اتفاقات السلام، عند إنشاء بعثات جديدة للسلام، بل وبصفة خاصة عند إنهاء الولايات. فبدون تلك العناصر لا يمكن توقع النجاح الدائم لبعثات السلام. وفي العمل على منع الصراعات العنيفة من الاندلاع من جديد وفي إعادة بناء قدرات المجتمعات على حل الصراعات بدون قتال، تنطبق تدابير بناء السلام على حالات تكون أسوأ الأحداث قد وقعت فيها سلفا، مخلفة وراءها جراحا لتندمل، وحقول ألغام لتزال، وهياكل أساسية ليعاد بناؤها، ومقاتلين سابقين ليترع سلاحهم ولاجئين ليعادوا إلى أوطانهم. وربما تشمل

العناصر الأخرى الحكم فيما بعد مرحلة الصراع، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، واتخاذ الخطوات الأولى تجاه الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الرعاية الصحية والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية.

وفي ختام بياني أود أن أشدد على ما قلته في البداية. من المشجع للغاية أن فريق الإبراهيمي وخطته التنفيذية التي قدمتها نائبة الأمين العام لويس فريشيت قد عالجا العديد من العناصر المذكورة أعلاه. ونحن نتطلع إلى التنفيذ السريع لتلك التوصيات. ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بشأن تنفيذ تلك التوصيات الذي اتخذ يوم الاثنين الماضي. وقد بدأت ألمانيا بالفعل، على الصعيد الوطني، في تنفيذ عدد من توصيات الفريق منها: إبرام اتفاق لإنشاء قوات احتياط، وإنشاء مرافق تدريب دولية لحفظة السلام المدنيين، وتقديم مساهمة مالية للصندوق الاستئماني للوقاية من الأزمات، وتعزيز وحدة الدروس المستفادة والإسهامات النشطة في بناء السلام. ونحن ملتزمون التزاما قويا باستخدام تقرير الابراهيمي (S/2000/809) لإحداث تغييرات رئيسية تشتد الحاجة إليها في الطريقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن صون السلم والاستقرار الدوليين.

وقد قال ممثل الولايات المتحدة صباح اليوم إنه سيتوجه بالدعاء من أجل مواصلة هذه المناقشة في جلسات سرية. فأرجو، يا زميلي العزيز، أن تشملنا بدعائك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل سنغافورة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ في الإدلاء بملاحظاتي المعدة، أرجو أن تسمحوا لي بأن أضيف تعليقا مرتجلا. لقد كان من حسن حظي أن كنت هنا الساعة ١٣/٠٠ ظهر اليوم عندما كان السير جيريمي غرينستوك يتكلم. وقد سرني فعلا أنه كان يرد على نحو تلقائي ومن القريحة على العديد من التعليقات التي أدلي بها صباح اليوم، وكنت أعتقد أن هذا هو نوع الحوار التفاعلي الذي ينبغي أن نشجعه وأن نجريه في مجلس الأمن، لأنه يمثل أحد السبل التي تضمن ألا يجري، إلى حد ما، إهمال بعض الأفكار التي تطرح في بعض هذه المناقشات المفتوحة، بل أن يتم تداولها بالفعل وتطويرها كيما تبقى حية في جلسات مجلس الأمن اللاحقة.

واسمحوا لي الآن أن أبدأ بياني الرسمي بتهنئتكم، سيدي، على براعتكم الدبلوماسية. ويقال في بعض الأحيان إن الدبلوماسي هو الشخص الذي يمكنه أن يقول لشخص ما أن يذهب إلى الجحيم بطريقة تجعل ذلك الشخص يشعر بأنه ذاهب إلى رحلة سيستمتع بها. لقد قمتم بمعجزة مماثلة – في الجانب الإيجابي – بإقناع المجلس بأن يناقش موضوعا أصبح فعلا من المحرمات: وهو أوجه قصور وإخفاقات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في صنع القرار فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

إن عمليات حفظ السلام هي قلب وروح عمل هذا المجلس. وهي النشاط الوحيد الذي يملك مجلس الأمن بالنسبة له ولاية فريدة. ولا يمكن لأي هيئة أخرى أن تتولى المسؤولية عن عمليات حفظ السلام. وإلقاء نظرة عاجلة على ميزانية عمليات حفظ السلام يمكن أن تثبت أن هذه صناعة رائجة، ارتفعت من بليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى بليوني دولار في هذه السنة، كما أعتقد.

ولكن عمليات حفظ السلام قد مرت أيضا بتجربة قريبة من الموت في الآونة الأخيرة. فبعد التجربة المفجعة في الصومال، أصيب العديد من أعضاء المجلس بحالات من الحساسية تجاه عمليات حفظ السلام الجديدة. وقد قلتم في رسالتكم المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر:

”وثمة حالات قرر فيها مجلس الأمن إنهاء بعثة ما أو إجراء تخفيض هام في مكونها العسكري، وما كان نتيجة ذلك سوى استمرار حالة انعدام الاستقرار أو، الأسوأ من ذلك، تدهور الحالة مرة أخرى وعودتها إلى العنف والفوضى العامة بعد اتخاذ ذلك القرار بفترة بسيطة. وقد يبدو ذلك غير متوافق مع ولاية المجلس كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة والتي تقضي بأنه ينبغي للمجلس أن ييسر إحلال سلام مستدام ذاتيا، أو على الأقل أن يكفل استمرار غياب العنف.“ (S/2000/1072)

ولا يمكن أن يكون هناك مثال أفضل من حالة الصومال لتوضيح النقطة الواردة في رسالتكم - فهي حالة مثال فريد لبعثة للأمم المتحدة دخلت في حالة وخرجت منها بدون أهداف واضحة بعيدة الأمد. وتجربة الصومال أيضا مسؤولة إلى حد ما عن التجربة المأساوية التي وقعت في رواندا. فقد خفضت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا إلى قوة رمزية، كان لا حول لها ولا قوة في وجه إبادة جماعية كان يمكن منع وقوعها هناك.

وإذا كنا نتوخى الأمانة مع أنفسنا، علينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة لم تطرد أشباح الصومال ورواندا من مداولاتنا بعد. ونأمل أن تكون مناقشتنا اليوم الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وقد يكون من المفيد، أيضا، أن نتمم مناقشاتنا هنا اليوم بالنظر في موضوع ”لا دخول بلا استراتيجية“. إن وضع الاستراتيجية السلمية قبل إرسال عملية حفظ السلام يمكن أن يساعد أيضا، في ضمان نجاح العملية، بدلا من فشلها. وعلينا أن نضع في الاعتبار أنه نظرا لأنه لا توجد مطلقا الظروف المثالية لوزع أي مهمة، فإن عدم وجود مثل هذه الظروف ينبغي ألا يستخدم كذريعة للبقاء بعيدا. والأمر المهم أن تكون الاستراتيجية – وليس بالضرورة كافة الظروف – سليمة قبل أن يتم وزع المهمة.

وفي مناقشة الأمثلة، سواء الناجحة منها أو السلبية، لإنهاء بعثة وانتقال أخرى، ذكرتم، سيدي الرئيس، ثلاثة أمثلة في مرفقكم: موزامبيق، وليبريا وهايتي. ونوافق على أن هذه ثلاث دراسات إفرادية ممتازة. ويود وفدي أن يعرب عن تهنئته الخاصة لهولندا، على معالجتها لبعد هام آخر في عمل مجلس الأمن ألا وهو إمعان النظر في الدروس المستفادة من أوجه النجاح والفشل في صنع القرار في مجلس الأمن، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام كما قدمت في تلك الدراسات الإفرادية. ولكن، قد يكون من المفيد أيضا في إطار مناقشتنا هذه، أن نوسع مجال بحثنا وأن ننظر في كامل نطاق عمليات حفظ السلام. ونأمل أن يكون من بين النتائج الملموسة لمناقشتنا اليوم، قيام وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بإصدار دراسات إفرادية موجزة لكل عملية من عمليات حفظ السلام، وذلك في إطار إنعاش هذه الوحدة. ومن شأن هذه الدراسات أن توفر للمجلس، والأمانة العامة، والدول الأعضاء سجلا قيما لأخطاء الماضي، وأوجه الفشل والنجاح في بدايات العمليات والانتقال من مرحلة إلى أخرى، والإنهاء. ونأمل من خلال تسجيل كل ذلك في الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة، أن يتم تلافي بعض أوجه الفشل الفظيعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل. وأود أن أضيف في هذا الصدد إلى أن الحاجة إلى استعراض الدروس المستفادة قد استمعنا إليها مرارا وتكرارا صباح هذا اليوم، بما في ذلك، حسبما أعتقد، الملاحظات التي أدلى بها السير جيريمي غرينستوك، وبطبيعة الحال، في الملاحظات التي أدلى بها للتو السيد ديتر كاستروب، الممثل الدائم لألمانيا.

وتتمثل مشكلتنا في تحليل أوجه النجاح والفشل في عمليات حفظ السلام في وجود تنوع شديد في تلك العمليات، حتى وإن كانت تشترك كلها في مسمى واحد. وقد يكون من المفيد إلى حد ما أن نتحدث عن عمليات

حفظ السلام بشكل عام كما لو كنا نتحدث عن الحيوانات بشكل عام أيضا. وربما كان هناك الكثير من العوامل المشتركة بين الفيلة والفئران. وبين الأفاعي والقردة، وبين القطط والكلاب. إلا أن هناك اختلافات هامة أيضا. وحتى نفهم كيف يمكن إنهاء عمليات حفظ السلام بنجاح، ربما كان من الضروري كبداية، أن نميّز بوضوح بين كل من النمطين المقترحين عادة.

النمط الأول – الذي أنشئ أثناء الحرب الباردة استجابة للصراعات فيما بين الدول – يوفر التعريف التقليدي لعمليات حفظ السلام. وكانت عمليات حفظ السلام التقليدية على وجه العموم عمليات وحيدة الجانب. وكان مقصدها الوحيد رصد ومراقبة خطوط وقف إطلاق النار. ولا تخرج هذه العمليات إلا بعد أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق سلام كامل، ما لم يضطرها أحد الطرفين أو كلاهما إلى الانسحاب المبكر. إنهم كانوا مجرد راصدين للسلام وليسوا حفظة للسلام أو بناة للسلام. إلا أنهم قدموا خدمة جليلة – وهو ما يؤكده استمرار هذا النمط وقتا طويلا. ولا يزال الكثير منها قائما، بطبيعة الحال: فهناك فريق المراقبين العسكريين التابع للأمم المتحدة في الهند وباكستان، وهو مستمر منذ ٥١ عاما؛ وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، التي مضى على إنشائها ٣٦ عاما، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقد مضى على إنشائها ٢٦ عاما؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الموجودة هناك منذ ٢٢؛ وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت التي أنشئت قبل تسع سنوات. وتشير أفضل معلوماتنا إلى أن أحدا لم يقترح إنهاء أي من هذه العمليات. ويشكل ذلك عبئا خفيفا يبدو أن المجتمع الدولي على استعداد لتحمله.

والنمط الثاني من عمليات حفظ السلام نشأ نتيجة للفرحة الغامرة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. فقد كان هناك شعور أصيل، كان له ما يبرره في كثير من الحالات، بأن كثيرا من الصراعات القديمة قد أذكت نارها الحرب الباردة. ولذا يمكن حسمها بسرعة في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وبوسعي أن أضيف هنا أن ذلك يرجع في جانب منه إلى أن مجلس الأمن الذي كان قادرا على العمل في اتحاد يكاد يكون كاملا. وقد مهد ذلك السبيل أمام العديد من النجاحات المبكرة في عمليات حفظ السلام والتي أنشئت لغرض التعامل مع حالات داخلية، بما في ذلك في ناميبيا، ونيكاراغوا، والسلفادور، وكمبوديا، وموزامبيق، وطاجيكستان، وسلافونيا الشرقية، وغواتيمالا، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وسيكون من الغباء أن نحاول استخلاص استنتاجات عامة عن الأسباب التي أدت إلى نجاح عمليات حفظ السلام هذه. ولكن ثمة عنصر مشترك هام ينبغي أن نحيط علما به، وهو أنه في كل هذه الحالات، فإن السكان المحليين فيما يبدو هم الذين تولوا بأنفسهم زمام علميات السلام. وكما يشير المرفق لرسالتكم ، سيدي الرئيس، بشأن موزامبيق:

> ”إن عملية السلام حظيت بدعم عميق ومتأن قدمه مختلف عناصر المجتمع المدني“. (S/2000/1072، المرفق، الفقرة ١١).

وليس من الممكن، كذلك، استخلاص استنتاجات عامة بشأن أسباب فشل عمليات السلام، مثلما حدث في هايتي، ومثلما يشير نفس المرفق

> ”وفي ضوء المأزق السياسي الدائم في هايتي وتواصل أعمال العنف المرتبطة به، لا يسع المرء إلا أن يعتبر جهود الأمم المتحدة في ذلك البلد مخيبة للآمال“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٣)

ويمضي المرفق موضحا الأسباب التي أدت إلى ذلك. ويجب أن أعترف هنا، بأنه قد أثارت اهتمامنا الجملة الختامية وفيما يلي نصها

''سعى بعض الأعضاء الرئيسيين في مجلس الأمن إلى تحقيق أهداف تخدم مصالحهم الوطنية المحضة، بدلا من تقديم تعهدات أقوى لتسوية الصراع في هايتي''. (المرجع نفسه)

ومما يؤسف له أنه كان هناك فشل ذريع رئيسي في الفترة التي أعقبت إنهاء الحرب الباردة مباشرة: فالصومال الذي وردت الإشارة إليه، ونحن بأمانة لا نعرف ما يكفي عن الصومال حتى يتسنى لنا توضيح أسباب الفشل. فلقد اضطلعت العوامل المحلية بدور مهم فيه. إلا أن العناصر الفاعلة الرئيسية الخارجية ارتكبت أيضا أخطاء جسيمة في التقدير. وتكمن المأساة هنا في أن الأمم المتحدة قد اعتبرت مسؤولة عن هذا الفشل بينما كانت أيديها مقيدة عمليا في العملية برمتها. ولكن قرار الأمم المتحدة بالخروج كلية دون ترك أي نوع من الوجود أو المشاركة في تحسين الوضع سيظل وصمة في جبين الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون لدى كل من يخطط لإنهاء بعثة أو تصفية أعمال بعثة أخرى، قسم بعنوان ''تذكروا دروس الصومال''.

والصومال قد قتل تقريبا أي عمليات جديدة لحفظ السلام. ولحسن الطالع، بقيت هذه العمليات كنمط من الأنواع الحية، بينما ظهرت أنواع جديدة من النمط الثاني: كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، وربما، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد دفعت كوسوفو وتيمور الشرقية عمليات حفظ السلام إلى معالجة مسألة الإدارات الانتقالية. ويصف السيد الهادي عنابي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على النحو التالي:

''إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عملية متعددة التخصصات، تجمع بين العناصر التالية: الغوث الإنساني، وتوفير الأمن بالقوة العسكرية، إدارة الإقليم وبناء القدرات للحكم الذاتي، والإنعاش الاقتصادي، والمساعدة الإنمائية. وبعبارة أخرى، إن الأمم المتحدة توظف في تيمور الشرقية، مثلما فعلت في كوسوفو، نهجا شاملا ينطوي على عناصر حفظ السلام، والإنفاذ وبناء السلام والمساعدة الإنمائية''.

إن أي مناقشة لإنهاء أو تصفية بعثة ينبغي أن تنظر في هذه الدراسات الإفرادية ''الحية'' تماما مثلما ينبغي أن تنظر في الدراسات الإفرادية للماضي. وفي أي من هذه الحالات يمكننا أن نرى نهاية سعيدة؟ وكيف يمكن تلافي النهايات غير السعيدة في الحالات الباقية؟ وهل توجد لكل حالة استراتيجية فريدة خاصة بها؟ أم ترى أننا نطلب فلا يجاب لنا، بينما نحن نأمل في تحقيق أفضل النتائج؟

ومن بين هذه الحالات الحية، ربما كانت تيمور الشرقية هي أكثرها مدعاة للأمل. والأسباب معقدة. وفي أساسها، توجد مجموعة قديرة من القادة، بقيادة زانانا غوسماو وخوسي راموس - هورتا، وهم مستعدون لتحمل المسؤولية المحلية لبناء السلام وبناء الأمة. ويقوم سيرجيو فييرا دي ميلو هو أيضا بعمل ممتاز كرئيس للإدارة. ولكن - وذلك أمر مهم بنفس القدر - لن يكتب النجاح لتيمور الشرقية إذا ما تخلى عنها المجتمع الدولي قبل الأوان.

إننا نلمس قدرا جيدا من الأمل في تولي الزعماء والسكان المحليين زمام عملية السلام في تيمور الشرقية. وإن كنا غير متأكدين بالنسبة لمن سيضطلع بعملية السلام في كوسوفو، ونود بشدة إعلامنا بشأن هذه العملية الرئيسية لحفظ السلام وعن إنهائها.

وختاما، أود أن أهنئك، سيدي الرئيس، مرة أخرى على إثارة هذا الموضوع البالغ الأهمية. وليس من المعتاد، بقدر ما أتذكر، أن يكون لدينا عنوان يحمل سالبين، مثلما الحال في ''لا خروج بلا استراتيجية''. فإزالة السالبين سوف تعطينا بيانا إيجابيا، يمكن قراءته ''خروج باستراتيجية''. ونأمل أن تؤدي المداولات إلى خروج مدروس استراتيجيا بدلا من الخروج غير المدروس، وكذلك الدخول في عمليات حفظ السلام الرئيسية والمهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يجب في البداية أن أكيل لكم المديح الصادق، سيدي، لمبادرة هولندا بتنظيم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. أما الموضوع وهو ''لا مخرج بلا استراتيجية''، والبحث الذي قمتم بإعداده لتوجيه المناقشة هنا اليوم، فهما يدخلان في صلب عمل مجلس الأمن ودور الأمم المتحدة في فض الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين. وإذا كانت المشاكل الأساسية في انتهاء عمل البعثة أو إنهائه، بما في ذلك المشاكل التي حددتموها بدقة، قد حلت فإنني أرى حينئذ أننا في طريقنا إلى تحويل عمليات الأمم المتحدة للسلام إلى أداة فعالة للمساعدة في إنهاء العنف وإرساء قواعد السلام الدائم.

وأشير إلى جهودنا نحن في هذا الصدد إبان عضويتنا في مجلس الأمن قبل عامين فقط. ففي ظل رئاستنا لهذا الجهاز في نيسان/أبريل ١٩٩٧ حاولنا وإن لم ننجح إلى حد ما، لأن بعض الأعضاء لم يكونوا مستعدين لمناقشة هذه المسائل بالحرية التي تُناقش بها اليوم – في أن نجعل المجلس يركز اهتمامه على ما يسمى بمنطقة الشفق، أي فترة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، الذي يمكن، بسبب عدم الاهتمام، أن يفضي إلى عودة إلى العنف في بعض حالات الصراع. ورأينا وقتها، كما نرى الآن، أن يدرج مجلس الأمن في ولايات حفظ السلام العناصر الضرورية التي تتيح انسحاب أي عملية بسلاسة لتبدأ المرحلة التالية وهي مرحلة بناء السلام. وأنا هنا أشير إلى أنشطة معترف بها جيدا، مثل برامج نزع السلاح وتسريح الجنود السابقين وإعادة إدماجهم، وكذلك إلى مكونات القانون والنظام وسائر أنواع التعزيز المؤسسي. وما دور الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في المساعدة في إنشاء قوات شرطة عاملة وفعالة في البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية، على سبيل المثال، إلا أحد العوامل التي تؤثر خلال مرحلة حفظ السلام، ولكن لا بد أن تستمر إلى أبعد من ذلك، كما هو الحال في سلافونيا الشرقية.

منذ انتهاء عضويتنا في المجلس أخذ هذا الجهاز يركز اهتمامه بشكل متزايد وبحق على هذه الجوانب البالغة الأهمية في فعالية حفظ السلام. وهذه عملية هامة من عمليات وضع التعاريف واستكشاف المفاهيم وتحديد الاحتياجات واقتراح الحلول، لا يمكن أن تتم، في جهاز كمجلس الأمن، إلا من خلال الممارسة في نهاية المطاف. والممارسة الواعية هي الهدف في هذا الصدد.

وتتفق البرتغال تماما مع هولندا على أن مجلس الأمن الذي يستعين بمقدرة الأمانة العامة ينبغي أن تكون له استراتيجية للمخرج، وهي بطبيعة الحال استراتيجية لنجاح جهود الأمم المتحدة. وينبغي تجميع الموارد اللازمة مع ولاية واضحة وممكنة الإنجاز للمساعدة في إنهاء العنف وتمهيد الطريق الذي لا رجعة فيه لبناء السلام. ولذا فإن أي خطة طويلة الأجل لعمليات السلام، كما أوضحتم، سيدي الرئيس، يجب أن تشمل التزاما إزاء مرحلة بناء السلام بعد الصراع. ونذهب إلى أبعد من ذلك فنعيد التأكيد على أنه لما كانت بعض عناصر بناء السلام جزءا من عملية حفظ

السلام، فلا بد من إدراجها في التخطيط الأولي للعمليات ونشرها.

سادسا، ينبغي لمجلس الأمن، كما اقترحتم، أن يبقى مشتركا في كل مراحل جهود الأمم المتحدة للتصدي لأي حالة صراع. فهذه أفضل طريقة لكفالة التحول السلس من مرحلة إلى أخرى ولإعطاء إشارة واضحة لكل المعنيين إلى أن انسحاب أحد عناصر حفظ السلام لا يعني البتة أن الأمم المتحدة ترجع عن التزامها بمواصلة بناء السلام ومقاومة العودة إلى الحرب.

هذه المسائل جميعها جزء أساسي من عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن ونقولها بصراحة، إن هذه العملية هي في بعض الأحيان ”فن الممكن“وليست بالضرورة استجابة رشيدة للأزمات في وجود الموارد المثلى والأهداف الواضحة. وبالمثل فإن الأمانة العامة تنزع إلى التخطيط للتصدي لحالات الصراع وفق مقدار المساهمة بالقوات التي تتاح لها وليس وفقا للاحتياجات. ومن الصعب إقناع البلدان المساهمة بالقوات بأن تقدم مزيدا من القوات لعمليات حفظ السلام حين تكون الأمم المتحدة، بسبب استمرار عدم سداد المستحقات والمتأخرات، لا تزال مدينة لهذه البلدان بمقابل مشاركتها في العمليات السابقة أو الجارية. والمسألة مسألة مبدأ، ولكنها أيضا مصدر انشغال عملي، وبأن الاشتراكات المقدرة يجب أن تدفع بالكامل وفي مواعيدها ودون شروط، وإلا فإن هذه المنظمة لن تستطيع العمل. ويراودنا الأمل في أن يصحح هذا الوضع في المستقبل القريب، ونرجو أن تواصل البلدان المساهمة بالقوات - كالبرتغال التي لها أكثر من ألف رجل وامرأة مشاركين في عمليات الأمم المتحدة، وهي حاليا الرابعة عشرة بين أكبر المساهمين بالقوات في الأمم المتحدة، والأولى من بين شركائها في الاتحاد الأوروبي - تقديم أسباب الحياة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لولاها لما أمكن وجود استراتيجية سلام أو استراتيجية مخرج أو أي استراتيجية أخرى.

غير أن مجلس الأمن، في ظل هذه القيود، عجز عن العمل في الماضي أو أذن بعملية غير متناسبة من حيث الموارد والولاية، أو حدث الأمران معا. كذلك فإن هذه العوامل تؤدي دورا يفضي بالمجلس إلى اتخاذ قرار مبتسر بالانسحاب من حالة صراع لأسباب سياسية أو اقتصادية أو لأن مواصلة الاشتراك تقتضي استراتيجية جديدة ومعززة غير ممكنة سياسيا في الظروف السائدة. ففي هذا العالم لا تنجح الأمم المتحدة إلا حين تلتزم الأطراف بالسلام. وعندما لا تلتزم الأطراف نواجه التحدي الخطير بصفتنا منظمة وبصفتنا مجتمعا دوليا، بأن تخرج بسبل لوقف الصراع.

ومما لا يخفى على أحد أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة مريضة وأنه لا بد من عمل شيء ما - وفي القريب العاجل - إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون فعالة بصفتها المؤثر الأول في صون السلم والأمن الدوليين. ويستحق الأمين العام الشكر لعقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بعمليات السلام في أوائل هذا العام، وما انبثق عن هذا من صدور التقرير - المسمى تقرير فريق الإبراهيمي - والذي يرسم بوضوح معالم الطريق لتصحيح حفظ السلام. والواقع أن كثيرا من توصيات الفريق قدمته من قبل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام - وبعض الموارد والحلول موجودة بالفعل لكن المطلوب أكثر من ذلك بكثير. وواضح أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ترى أن الأوان قد آن لاتخاذ قرارات هامة صعبة ولكن بعيدة التأثير، دفعة واحدة، لترشيح حفظ الأمم المتحدة للسلام على أساس متين.

ويتكون هذا الأساس لحفظ الأمم المتحدة للسلام من ثلاث لبنات هي: الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة.

فأولا، يجب على الدول الأعضاء أن تؤكد التزامها بالأمم المتحدة بوصفها المسؤول الأول عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد أن توفر لها الإرادة اللازمة والمواد الكافية لمواصلة أنشطة السلام. ثم إنها بوصفها بلدانا مساهمة بقوات وبموظفين آخرين لا بد أن تكون سخية – فأي استثمار ضئيل في السلام يعود دائما بفوائد مجزية – وعليها أن تكفل حسن ترتيب رجالها ونسائها واستعدادهم للانتشار بأقصى سرعة ممكنة.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن بصفته الجهاز الذي يتحمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، أن يكون قادرا على أداء مهامه على الوجه الأكمل، مع الإلمام الكامل بحالات الصراع التي تعرض عليه وتفهمها، والتي يلزم لها دور داعم واضح من الأمانة العامة. ثم إن مجلس الأمن لا بد أن يكون مستجيبا للدول الأعضاء وللبلدان المساهمة بالقوات في كل حالة. فالذين يضعون أبناء وبنات أمتهم في طريق الخطر من أجل قضية السلام لا بد أن يشعروا بأن لهم صوتا في القرارات التي تؤثر عليهم مباشرة.

أخيرا، أصل إلى الأمانة، الهيكل الأساسي اللازم لتخطيط ونشر وإدارة عمليات السلام. مما لم تتوافر للأمانة العامة الموارد المناسبة والموظفون اللازمون لا يمكن أن تأمل الأمم المتحدة في أن تكون لها فعالية في عمليات السلام.

وحتى قبل أن يسعنا الطلب إلى مجلس الأمن أن يبدي الاهتمام بمشاكل الانتقال بين حفظ السلام وبناء السلام، يجب أن تكون الأمانة العامة قادرة على التخطيط لهذا الأمر، بما في ذلك التنسيق الفعال بين إداراتها ذات الصلة ومع العناصر الفاعلة الأخرى في نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وفي الختام، المسألة التي أثرتموها للنقاش اليوم، سيدي، هي جزء حاسم من أجزاء عملية صنع القرار التي يقوم بها مجلس الأمن، وهي جانب هام من الجهود الراهنة لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتأخذ إلى حد كبير بتوصيات فريق الإبراهيمي. ويسر وفد بلدي بشكل خاص أن يرحب بعمل مجلس الأمن في هذا الشأن، الذي توج في القرار الذي اتخذ يوم الاثنين. والبرتغال تحث المجلس على أن ينفذ تنفيذا تاما قراراته وتوصياته وأن يواصل عمله في هذا المجال البالغ الأهمية.

وبالمثل، فإن بلدانا كثيرة مساهمة بقوات – مثل ألمانيا كما أعلن توا السفير كاستروب – وكما أوصى فريق الإبراهيمي، تنفذ تدابيرها الخاصة حتى تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أعلن الأمين العام، في إطار اختصاصه، تلك التدابير التي يجري اتخاذها استجابة لتوصيات فريق الإبراهيمي لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولقد حان الوقت الآن كي تعمل الدول الأعضاء لإكمال هذا الجهد الجماعي. ويجب أن تعرب عن شواغلها ودعمها لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والالتزام بهذا الدور الحيوي للأمم المتحدة يجب أن يترجم إلى قرارات حقيقية تتيح لهذه المنظمة أن تصبح عاملا فعالا في المساعدة على إحلال السلام حيثما كانت هناك حرب والحفاظ عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لأمر طيب أن نراكم - سيدي تترأسون هذه الجلسة اليوم. ويود وفد بلدي أن يهنئكم على شجاعتكم في اختيار هذا الموضوع الهام لنقوم بمناقشته. ولا بد لي من القول، قبل أن أنتقل إلى ملاحظاتي، إنني آسف حقا لأن بعض زملائكم لم يتمكنوا من أن يكونوا هنا عندما جاء وقتنا لنشارك في هذا الحوار بشأن هذه المسألة الهامة. إننا ندرك أن هناك اجتماعات كثيرة تجري في الأمم المتحدة، لكننا لا نزال يحدونا أمل في أن تصبح هذه القاعة قاعة حوار حقيقي، حيث يمكننا أيضا أن نجيء ونساهم بالقليل الذي يمكننا المساهمة به وأن يستمع إلينا بروح الحوار الذي نأمل أن تظل سائدة في هذه القاعة.

مرة أخرى، أشكركم على معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأشكركم قبل كل شيء على الورقة الباعثة على التفكير التي أرسلها وفدكم إلينا لتكون أساسا للمناقشة اليوم. ورأينا أنه كان من قبيل التجديد أيضا أنكم تحليتم بالشجاعة لوضع أفكاركم على الورق وحفزنا، بطريقة خلاقة، على إيجاد الوسائل لمعاجة هذه المسألة.

نحن نرى أن موضوع المناقشة هام لأنه يطرح مسألة هامة ظلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعامل معها طوال العقد الماضي. في الحقيقة، أن هذه الهيئة ظلت تواجهها تغيرات أساسية في طبيعة الصراعات، استلزمت تحولا في المجلس وفي نهج الأمم المتحدة الأوسع نطاقا للتعامل مع مهمة صون السلم والأمن الدوليين. والسؤال الشامل المتعلق بما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على اجتذاب دول مساهمة بقوات لحفظ السلام من بلدان معينة قد تكون له علاقة بموضوع مناقشة اليوم.

ونتيجة لهذا، نرى أن أداة الأمم المتحدة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين - حفظ السلام - أصبح عليها أن تؤدي طائفة أوسع وأكثر تعقيدا من المهام بدلا من الوضع التقليدي لقوات فصل عسكرية بين فصائل متحاربة. وفي تقرير الأمين العام السابق، بطرس غالي، المحفز للتفكير الصادر عام ١٩٩٢، المسمى "خطة للسلام" قال، وقد أدرك هذا التغيير:

> "يقتضي النجاح الفعلي لعمليات صنع السلم وحفظ السلام أن تتضمن جهودا شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي تخدم تعزيز السلم وزيادة الشعور بالثقة والراحة بين الجميع". (S/24111، الفقرة ٥٥)

ونحن نرى أن ما تشير إليه هذه النقطة هو أن طاقات وموارد المجتمع الدولي ينبغي أن تعبأ وتنظم لمعالجة، ليس أعراض الأزمات والصراعات فحسب، وإنما أسبابها الجذرية أيضا، بما في ذلك الأبعاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والإنسانية. وهي تتطلب أيضا ضرورة أن ينظر إلى الجهود التي تبذل لحل الصراعات باعتبارها مساعي طويلة الأجل تتضمن استثمارا كبيرا في بناء السلام.

إن ورقة المناقشة المعروضة علينا تطرح سؤالا هاما يتعلق بنطاق وطبيعة ولايات مجلس الأمن في التحدي للصراعات المعقدة. وورقة سياسة جنوب أفريقيا التي توجه مشاركتها في بعثات السلام الدولية تقضي بوجوب أن ترتبط ولايات مجلس الأمن بحلول سياسية محددة، وأن وزع أية عملية لحفظ السلام ينبغي عدم النظر إليها بوصفها هدفا في حد ذاتها. بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى التزام واضح بمنع الصراعات قبل أن تتحول إلى حروب أهلية كاملة. وهذا هام، لأن مشاركتنا، مثل مشاركة بلدان عديدة، في بعثات السلام ينبغي ألا تكون بلا نهاية ولا يمكن أن تكون بلا نهاية. وقد نجرؤ على القول إن استراتيجية الخروج ذات

المصداقية ترتبط ارتباطا وثيقا بأي مشروع مخطط جيدا لبناء سلام دائم قابل للاستدامة.

ووفد بلدي، إذ يتناول المسائل المثارة في ورقتكم للمناقشة – سيدي – يود أن يطرح النقاط الآتية.

أولا، رحب وفد بلدي ترحيبا قويا بالمناقشة التي أجراها مؤخرا مجلس الأمن بشأن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج باعتبارها عنصرا هاما من عناصر بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. إلا أن هذا الجانب ليس سوى واحد من عناصر عديدة لمفهوم أكثر شمولا لبناء السلام يتطلب اهتمامنا العاجل. وتوصيات تقرير الإبراهيمي بشأن ضرورة استحداث قدرة دائمة في الأمم المتحدة لبناء السلام تتطلب اهتمام الدول الأعضاء العاجل.

وثانيا، النطاق الشامل والطابع الطويل الأجل لأنشطة بناء السلام يفرضان الحاجة إلى النظر في حدود اشتراك مجلس الأمن في تلك الأنشطة. وتنفيذ توصيات فريق الإبراهيمي بشأن هذا الأمر يجب أن يتناول أيضا اشتراك مكونات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسائر برامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وثالثا، تتصل بهذا كله المسؤولية المرتبطة بأنشطة بناء السلام في بيئات الصراع المعقدة اليوم. وفي رأينا، هذه المهام تفوق قدرات وموارد أية إدارة أو وكالة بمفردها في إطار منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، المنظمة مضطرة ببذل جهودها بطريقة منسقة.

لهذا السبب، نرحب بعزم الأمين العام إنشاء أفرقة عمل متكاملة للبعثات تضع الخطط لعمليات حفظ السلام في مرحلة مبكرة، وتسهل الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

وختاما، يود وفدي أن يهنئ مجلس الأمن على اتخاذه القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الذي يتضمن استجابته إلى التوصيات التي تقدم بها فريق الإبراهيمي. وقد آن الأوان لأن تتبع الأعمال الكلمات. وفي هذا الصدد، تصبح القضية الهامة المتعلقة بتوفر الإرادة والالتزام السياسيين ذات أهمية حاسمة. ونحن نثير هذه المسألة بسبب النقد الكبير الموجه بحق إلى الفجوة في الالتزام من جانب الذين يملكون أكبر الإمكانات لدى معالجتهم للصراعات في أفريقيا. وينبغي الآن أن يتبع القرار الذي اتخذه المجلس بشأن تقرير فريق الإبراهيمي القيام بعمل ملموس للاستثمار في السلم المستدام والدائم في العديد من حالات الصراعات في أفريقيا، وأكثرها إلحاحا الصراع في سيراليون.

وقد آن الأوان الآن لأن نسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية من حيث النهوض بالتضامن العالمي وليس من حيث ما هو حيوي بالنسبة إلى احتياجاتنا الملحة. وما لم يتم ذلك، فإن الجهود التي نبذلها لدعم وإدامة منظمة فعالة وقوية ستصبح عديمة الجدوى. وهذا، باختصار، يتطلب التزاما بأن نشارك ونواصل المشاركة في الميدان وأن نقوم، جنبا إلى جنب مع البلدان النامية، بحسم الصراعات وإقامة سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل رواندا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موتلبوبا (رواندا) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جاياناما (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحته الفرصة لي لكي أعرب عن آرائنا بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لمجلس الأمن وبالنسبة لنا جميعا في الأمم المتحدة. ونحن نعرب لكم شخصيا، سيدي الرئيس، ولهولندا، عن تقديرنا لإعدادكم هذه الورقة المثيرة للفكر (S/2000/1072، المرفق) عن موضوع ''لا خروج بلا استراتيجية''، الذي يشكل الأساس الذي تستند إليه مناقشة اليوم. والواقع أن مجلس الأمن كان قد اتخذ قبل يومين، قرارا بشأن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2000/809) الذي يترأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، وهذا لا يعني أنه قد تم حسم مسألة الولاية الواضحة والقابلة للتنفيذ لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستؤدي مناقشة اليوم إلى زيادة توضيح هذه القضية قيد النظر، وتحقق أحد الأهداف الهامة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ألا وهي تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ونحن نرى أن هذه الورقة منشطة للذاكرة وحافزة للفكر. بل أنها كاشفة للأمور بالنسبة لمن لا يمكنهم منا أن يتابعوا دائما أعمال مجلس الأمن بصفة منتظمة. وتدعو الورقة إلى الربط بين استراتيجيات الخروج وأهداف بعثات حفظ السلام وإلى توفير الموارد اللازمة وتنفيذ أنشطة المتابعة بمجرد الاتفاق على أهداف واقعية للبعثة المعنية. ونحن نتفق مع هذا الموقف المتسق. وتثير الورقة أيضا أسئلة توضح أن هذا الاقتراح لم يعالج دائما معالجة فعالة. وفي الوقت ذاته، تسلم الورقة بأن الوجود المطول لعمليات حفظ السلام قد لا يكون مفيدا في بعض الحالات. وهكذا فإن الورقة تعرب عن الاعتقاد بأنه ليس هناك ما يدعو إلى مشاركة الأمم المتحدة في كل وقت وفي كل مكان.

ونحن نوافق بشكل خاص على أن المناقشات الصريحة والصادقة تنتج عنها أهداف واقعية تتصل ببعثات حفظ السلام. ونود أن نضيف أنه بغية إعداد استراتيجيات خروج سليمة ينبغي بالإضافة إلى إجراء مناقشات بهذا الشكل، التشاور مع كل الأطراف المعنية بمن فيهم البلدان المساهمة بقوات.

بيد أننا نتشكك في الدعوة الواردة في هذه الورقة لإعداد استراتيجية للخروج تقوم على أساس التنفيذ الناجح لولاية البعثة وهو ما يعني التوصل إلى سلم دائم.

ومع ذلك، فإننا معجبون بالاتساق النظري للورقة وبمنظورها الموجه إلى تحقيق الأهداف. إن هذا المنظور - شأنه شأن ''خطة للسلام'' (S/24111) لبطرس بطرس غالي لعام ١٩٩٢ - مثالي إلى حد ما ومن الصعب بالتالي تنفيذه بنجاح بشكل كامل لأسباب عملية للغاية مثل عدم توفر الموارد البشرية والمالية والبيئة السياسية الملائمة، فرغم كل شيء، فإن السلام المستدام لا يمكن ا ن يتحقق إلا من جانب الأطراف الوطنية المتصارعة ذاتها. ويمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد، ولكنها ليست الدواء الشافي للصراعات الوطنية ذات الجذور الأكثر تأصلا.

ونظرا لعدم كفاية الموارد المتاحة لعمليات حفظ السلام وما تتعرض له من معوقات سياسية، قد يجدر بنا أن نتساءل عما إذا كان من الضروري بالنسبة إلى الأمم المتحدة أن تتدخل في كل حالة من حالات الصراعات. ومن خلال الدعوة في الورقة قيد النظر إلى المزيد من الصراحة والصدق

والشفافية والموضوعية في اتخاذ القرارات بشأن عمليات حفظ السلام، تطرح ضمنا أسئلة من هذا النوع. ونرى أنه من الجائز بالفعل أن تكون بعض هذه الحالات قد وصلت إلى مرحلة من النضج يقتضي معها أن تقوم الأمم المتحدة بعمل ما، في حين أن من الممكن في حالات أخرى أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدورها وفقا لما ينص عليه الفصل الثامن من الميثاق. ويمكن أيضا للأمم المتحدة أن تقترح أو تعتمد ائتلافات للأطراف التي ترغب في ذلك، أو غير ذلك من الخيارات العملية.

وبالطبع، من الأفضل ألا تكون هناك صراعات – وحتى نكون واقعيين، أن تتقلص الصراعات إلى أدنى حد ممكن. وهنا، نعرب عن تأييدنا الشديد لمبادرة الأمين العام بشأن الاستعاضة عن ثقافة رد الفعل السائدة بثقافة الوقاية التي نرى أنها وسيلة أفضل جدا وأكثر فعالية للتصدي إلى الاندلاع المحتمل للصراعات، والوقاية خير من العلاج مثلما تقول أحد أمثالنا المأثورة. لذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد في مجال الدبلوماسية الوقائية التي تشكل رغم كل شيء أحد العناصر العديدة في ''خطة للسلام'' لبطرس بطرس غالي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):المتكلمة التالية هي ممثلة أستراليا، وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ويترلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، ترحب استراليا بمبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع وثيق الصلة بشكل خاص بالطريقة التي يحدد بها مجلس الأمن ولاياته فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة. وينبغي أن تتطرق هذه المناقشة إلى ما يتجاوز بكثير الشروط التي يقرر المجلس بموجبها أن ينهي عملية ما. وما تود حكومة بلادي أن تراه هو أن يطبق المجلس نهجا أكثر اتساقا في مجال التخطيط لإنشاء عملية ما، نهجا يكون التخطيط لوضع حد لعملية ما جزءا لا يتجزأ منه. ولا غنى عنه لكل قرارات المجلس التي يأذن فيها بوزع حفظة السلام وغيرهم من لأفراد التابعين للأمم المتحدة.

وتوافق استراليا بشدة على أنه من الضروري ألا يكون هناك خروج دون استراتيجية، ولكنها تود أيضا أن تؤكد أن ذلك لا يكفي في حد ذاته، وينبغي ببساطة تامة ألا ينشئ المجلس عمليات دون استراتيجيات للخروج. وفضلا عن ذلك، يجب أن يكون التعديل الذي يتم في وقت لاحق في تحديد تاريخ انتهاء عملية ما حسن التوقيت ومتسما بالشفافية كما ينبغي، كما قال آخرون عديدون، أن يخضع لمشاورات مسبقة مع الدول المساهمة بقوات في تلك العملية.

ووضع استراتيجية للخروج يتطلب وجهة نظر واضحة لأهداف هذه العملية. ويبدو لنا أنه إذا كان هناك وضوح في الهدف أو الأهداف لدى أعضاء المجلس، يمكن على الفور تحديد الشروط الواجب توفرها قبل أن يعلن المجلس تحقيق البعثة أهدافها. وبالمثل، يمكن على الفور تطوير المفاهيم العملية – أي الإجراءات الضرورية لتحقيق تلك الشروط.

وكثيرا ما تكون هناك مناقشة حول صلاحية تحديد تاريخ معين لإنهاء عملية تضطلع بها الأمم المتحدة، أو ربطه بتحقيق حدث معين أو نتيجة معينة، مثل إجراء استفتاء أو انتخابات. فمن ناحية، وفي بعض الحالات، يكون وضع شروط لوقوع هذا الحدث هو نفس مبرر عملية الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، تدل التجربة – في انتخابات أنغولا لعام ١٩٩٢، على سبيل المثال – على أن مجرد تحديد موعد إجراء الانتخابات أو نقل السلطة إلى حكومة شرعية، بوصفه حافزا على رحيل الأمم المتحدة، يمكن أن يكون

صيغة مبسطة إلى حد أكثر مما يلزم إذا أخذ بها دون النظر في الإطار السياسي والاجتماعي الأعرض نطاقا. والحقيقة أنه بمجرد تطوير الأمم المتحدة لدور هام في الميدان، فإن مصداقيتها نفسها تتأثر جزئيا بشروط مغادرة البعثة، وبالأثر الذي يتركه ذلك على السلام والاستقرار في البلد المعني. وبالتالي، لا توجد قاعدة ذهبية يحدد بها المجلس نقطة انتهاء أية عملية، فيما عدا أهمية التنبؤ، عند وضع الخطة الأصلية، بالشروط التي تنتهي بموجبها البعثة، وأن يتفادى المجلس الالتزامات التي لا نهاية لها للعمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ونرى أنه ينبغي لاستراتيجيات الخروج أن تأخذ في حسبانها، ليس إنهاء الحالة العسكرية فحسب، وهو ما يرغب المجلس في تحقيقه، بل كذلك الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن سحب العاملين في مجال حفظ السلام، أو غيرهم من موظفي الأمم المتحدة. أو تخفيضهم على نحو كبير. ومن الناحية السياسية، قد يتضمن ذلك عوامل، مثل استدامة العمليات السياسية بعد انتهاء وجود الأمم المتحدة، وكذلك ما إذا كانت قد توطدت عمليات المصالحة بين أطراف الصراع، أو توفرت الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات أو لتحقيق حدث وطني هام آخر. ومن المعقول هنا ألا نتوقع من المجلس أكثر مما يمكن تحقيقه، فمن النادر أن تكون هناك حالة تترك فيها الأمم المتحدة الدولة وهي تؤدي جميع وظائفها وفي حالة استقرار كامل. بل يجب أن تكون العلامة هي ألا تتضمن العمليات السياسية أي تهديد جديد للسلم والأمن الدوليين.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يكون أثر خروج الأمم المتحدة سلبيا أو إيجابيا. ففي الأجل القصير، كثيرا ما يعني انسحاب الأمم المتحدة فقدان مصدر هام للطلب وللدخل، ولكن علينا أن ندرك بنفس القدر أنه يمكن لوجود الأمم المتحدة على نطاق واسع أن يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الداخلي، وبخاصة إذا استمر في مكانه مدة طويلة. وفي الحالات التي يكون للأمم المتحدة فيها أثر كبير على الاقتصاد الوطني – على سبيل المثال، نظرا لحجم العملية. أو لأنها أنشأت بالفعل إدارة انتقالية، كما هو الحال في تيمور الشرقية وكوسوفو – فإنه يجب على المجلس أن يولي هذه العوامل الاقتصادية الأهمية اللازمة. وينبغي، إلى أقصى حد مستطاع، أن يكون الانتقال واضحا من المعدلات المرتفعة للأنشطة الاقتصادية التي حفزتها الأمم المتحدة ولمشروعات المساعدة القصيرة الأجل إلى المشروعات المتوسطة الأجل التي ستعمل على دعم الاقتصاد في الأجل الطويل.

ومن الواضح أن ذلك يتضمن تنسيق تخطيط وتنفيذ مشروعات المساعدة الإنمائية المتوسطة الأجل، وبالتالي لا يسفر إنهاء العملية الرسمية عن الإحباط، أو عما هو أسوأ، وهو تجديد التوتر أو الإحساس بأن الأمم المتحدة أدارت ظهرها فجأة للبلد الذي تساعده. ونرى أنه لا بد للمجلس أن يتطلع مستقبلا إلى الأمين العام، وإلى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، فضلا عن المجتمع الدولي، بشكل أوسع، لكي يكونوا وكلاء عنه في التخطيط لهذه المساعدة، وفي تنفيذها. ومرة أخرى، نعتقد أنه لا توجد صياغة واحدة يسترشد بها المجلس، بل نرى أنه ينبغي لجميع هذه العوامل أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الخروج.

وأعتقد أن كثيرا من النقاط التي أعرضها يمكن تلخيصها على أنها مناشدة للمجلس، الذي كثيرا ما يعمل عن كثب مع الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لكي يتناول استراتيجية لتقديم المساعدة إلى البلد الذي تخول فيه الأمم المتحدة عملية لفترة تلي رحيل الخوذ الزرق. وبطبيعة الحال، من المرغوب فيه أن يكون "الخروج" مساويا للتحقيق الناجح للأهداف التي وضعها المجلس. ولكننا ندرك أن ذلك لن يكون ممكنا دوما. فسيكون على المجلس أحيانا أن يسحب عملية لأنها لم تنجح

في دورها المخول. ومع ذلك، فإننا ندفع في هذه الحالات بحجج قوية، وهي أن سحب العملية يجب ألا يكون نهاية المسألة. وفي هذه الحالات، سيكون على المجلس أن يطور أهدافا جديدة أو استراتيجية لتحقيق الحالة النهائية المرغوبة بطرق أخرى.

وبروح تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية في أعمال المجلس، ينبغي للمجلس أن يعطي أولوية لوضع استراتيجيات للخروج، بالتشاور مع أكثر البلدان تأثرا مباشرا لقراراته. ومن المجموعات الواضحة للبلدان، تلك التي تسهم بالقوات وبالشرطة في العمليات، وبخاصة حيثما تكون هناك مواعيد محددة متضمنة لأغراض التخطيط. ومع ذلك، هناك واجب أيضا على فرادى البلدان المساهمة بأن تقدم مشورة مبكرة إلى الأمم المتحدة عن خططها بشأن طول مدة الانتشار. والحقيقة هي أن بعضها لن يتمكن من الإبقاء على تواجدها طيلة بقاء العملية، ويجب أن يدخل ذلك أيضا في تخطيط البعثة.

ومن سبيل تحسين نوعية قرارات المجلس - ومن المؤكد أن هذا ما نتكلم جميعنا عنه - تدعيم قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على المساعدة على التخطيط، بما في ذلك تعزيز المشورة العسكرية المهنية المتاحة في مقر الأمم المتحدة. ومن وجهة نظر استراليا، هذا من أهم العناصر الحاسمة المحددة في تقرير الإبراهيمي، وهو عنصر قد أيدناه بقوة في مناقشات اللجنة الخاصة حول عمليات حفظ السلام.

وتسعى استراليا دائما إلى أن تكون قرارات المجلس الرامية إلى إيجاد ولايات جديدة أشد قوة. ونأمل بالتأكيد أن تؤثر مناقشة اليوم على السبيل الذي يضطلع به المجلس بأعماله. ونقدر أن السرعة والضغط اللذين تفرضهما كثرة المطالب المتضاربة يشكلان دائما قيودا على كمية ما يمكن أن يضطلع به المجلس. ومع ذلك، فإن موارد الأمم المتحدة والدول الأعضاء محدودة، وينبغي لنا أن نكون على استعداد لبذل المزيد من الجهود لكي نضمن أن يجري تخطيط عمليات الأمم المتحدة على أفضل نحو ممكن، وألا ينشئ المجلس عمليات دون استراتيجية للخروج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتوجه بالشكر إلى وفدكم على مبادرته، رغم ضيق الفترة الزمنية، بطرح موضوع المناقشة اليوم، وهو لا خروج بلا استراتيجية. وهو موضوع هام، ويتطلب بالفعل دراسة متعمقة واهتماما من جانب المنظمة بمختلف أجهزتها الرئيسية.

ومع ذلك، وبكل الأمانة، فإنني أجد نفسي أتفق تماما مع الكلمات الافتتاحية التي تحدث بها زميلنا السفير كومالو، سفير جنوب أفريقيا، إذ أنني فعلا كنت آمل لو أن الكثير من زملائنا، رؤساء وفود الدول أعضاء المجلس، لو أنهم فعلا استمعوا لنا، أو شاركوا معنا في هذا الجلسة.

ويتفق وفد مصر مع خلاصة ما طرحتموه في ورقتكم من أن الخروج من عمليات لحفظ السلام ينبغي أن يتم وفقا لرؤية واضحة وخطوات محددة يجري تنفيذها على مراحل زمنية، وتأخذ في اعتبارها الأوضاع السياسية والعسكرية، والأمنية السائدة في الدولة، أو الإقليم المضيف للعملية. وفي هذا الإطار، يود وفد مصر أن يساهم في النقاش العام بالنقاط التالية.

أولا، إن تعامل مجلس الأمن مع مرحلة إنهاء عملية ما ينبغي أن يكون وفق نهج الحالة بحالة، حيث أنه من غير

العملي أو المتصور أن تكون هناك سياسة واحدة، أو حتى عدد من السياسات الصارمة، تصلح للتطبيق على جميع الحالات التي يتناولها المجلس دون التفات لخصوصية كل حالة.

ثانيا، مع إدراكنا واعترافنا بوجود قدر كبير من التسييس الطبيعي في عمل مجلس الأمن وفي علاقة أعضاء المجلس، وخاصة الدائمين منهم، بعدد من مناطق النزاعات التي يتم إصدار ولايات لعمليات حفظ سلام فيها، فلا ينبغي أن يلجأ المجلس في تقديرنا إلى الضغط السياسي على أية أطراف عن طريق التلويح بإنهاء العملية، أو تقليصها أو خلاف ذلك من وسائل الضغط السياسي، التي قد تحقق مصلحة سياسية آنية لدولة أو ربما أكثر من أعضاء المجلس أو غيرهم، دون التفات إلى مصالح الدولة المضيفة أو الإقليم الذي تقع فيه العملية، ناهيك عن مصلحة أفراد المجتمع الذي يستضيف العملية.

ثالثا، وفي هذا السياق أجد لزاما عليَّ أن أشير إلى نماذج مثل الصومال ورواندا، وهي حالات لم تتناولها الورقة الموزعة من قِبَلكم، وكانت مع الأسف دليلا على أن المجلس وضع في كل حالة اعتبارات سياسية عديدة لإنهاء العمليات، جاءت مختلفة بل وربما متناقضة مع مصلحة الدولة المستضيفة لها، وأدت إلى خسائر باهظة في الأرواح، وإلى حالات من عدم الاستقرار الإقليمي ربما تستمر حتى اليوم.

وهذا هو ما يتبادر إلى أذهاننا عندما نقول إن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته. فهذه المسؤوليات التي خولها له الميثاق، والدور الذي رسمه له في إطار نظام الأمن الجماعي، يفرض على المجلس، وبالتالي على أعضائه، تنحية أية اعتبارات سياسية فردية ضيقة من أجل المصلحة الأعلى والأعم، وهي دعم نظام الأمن الجماعي والحفاظ على السلم والأمن الدولي.

رابعا، إن المجلس وهو ينظر إلى الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، سواء بالتخلي عن عملية ما قبل أن يكون ذلك مناسبا، أو بإنهاء عملية ما بأسلوب لا يتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي المحيط، يجب أن يستفيد من تلك الأخطاء.

وفي هذا الصدد، ندعو المجلس إلى أن يقيم حوارا أكثر مباشرة وصراحة مع الأجهزة الأخرى، وفي مقدمتها الجمعية العامة التي تتعامل من خلال اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام مع هذا الموضوع، ومع آلياته، وأفضل أساليب تنفيذه.

خامسا، إن عنصر الزمن له أهميته في حسبان مجلس الأمن، ولكنه لا ينبغي أن يكون عنصرا حاكما في تحديد استراتيجية خروج الأمم المتحدة من العملية أو من الدولة المضيفة.

ونحن نقول ذلك وفي الذهن عمليات للأمم المتحدة مضت عليها عدة عقود، ولكن وجودها في حد ذاته في المناطق المتواجدة فيها أصبح عاملا مساعدا في تهدئة المخاوف، ورمزا هاما للتواجد الدولي، إلى أن يتم تناول جذور المشكلة وتسويتها بالأسلوب الذي ترتضيه أطراف هذه المشكلة.

سادسا، إن المجلس وهو يبدأ في صياغة استراتيجية للخروج من عملية ما، أو دولة ما، فإنه ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أن اختصاصاته ليست مفتوحة ولا حدود لها، وأنه يتعين عليه التوقف عندما يتعلق الأمر بأنشطة بناء السلام، التي تتولاها وفقا للميثاق أجهزة المنظمة الرئيسية الأخرى، وفي مقدمتها الجمعية العامة، وأن يعمل على التشاور والتنسيق مع الجمعية وغيرها من هذه الأجهزة الرئيسية والوكالات، لبحث الأسلوب الأمثل للتحرك في المرحلة التالية.

أخيرا، إن رسم استراتيجيات للخروج من عمليات حفظ السلام هو أمر يتطلب تضافر عدد من العناصر، تأتي في مقدمتها الإرادة السياسية لأعضاء المجلس، بالإضافة إلى التنسيق والتشاور بين المجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى، وفي بعض الأحيان المنظمات الإقليمية ذات الصلة، للاتفاق على أفضل الوسائل التي تسمح بأن يأتي الخروج من العملية مناسبا وإيجابيا ومثمرا للدولة أو الإقليم المضيف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري لرئاسة مجلس الأمن الهولندية على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. وجلسة تلاقح الأفكار هذه تكملة مهمة للمناقشة التي أجراها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه عن اتقاء الصراعات. والتوقيت مناسب جدا لإجرائها في الواقع، وهي تضطرنا لعدم الاقتصار في أفكارنا عن استراتيجيات بناء السلام على النظر إلى العوامل الطارئة. فحفظ السلام بدون بناء السلام جسم بلا رأس. وما نحتاج إليه بشكل عاجل هو استراتيجية شاملة تغطي اتقاء الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. وتستلزم استراتيجية من هذا القبيل تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال إعداد استراتيجيات الخروج لبعثات حفظ السلام.

ولا يمكن وضع استراتيجية للخروج ما لم توجد بالفعل استراتيجية شاملة في بداية عملية السلام. فكثيرا ما كانت استراتيجيات الخروج لا تكاد تتجاوز إيجاد طريق سريع للهروب.

ما نحن بحاجة اليه هو رؤية سياسية واضحة للوقاية من تكرار حالات أخرى، مثل حالة حل بعثة سيراليون.

ونحن بحاجة لأن نتجاوز المنطق الذي تمليه حالة الطوارئ أو المصالح الجزئية الوقتية. ونحن بحاجة عوضا عن ذلك إلى إنشاء صلة عملية بين مرحلة اتقاء الصراع وبين ما يحتمل القيام به لدى تدهور الأزمات وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تتضمن أيضا كفالة بناء السلام، وهو مرحلة جوهرية لتحقيق السلم المستدام بعد إنهاء عملية حفظ السلام. وعلينا ألا ننسى أن عملية بناء السلام ذات التخطيط الجيد يمكن أن يكون لها أيضا أثر وقائي، إذ قد تمنع حدوث انتكاسة محتملة.

وبناء السلام في إطار استراتيجية متكاملة له بعدان أساسيان هما: توطيد النظام القضائي والنظام العام، وجهود التعمير التي تسعى أيضا لاستئصال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في الصراع. وهناك تكامل بين هذين البعدين: فهما يتطلبان نهجا كليا واتخاذ إجراءات محددة ملموسة.

ثمة عدد من التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي تتفق مع التفكير السائد حاليا في أوساط الاتحاد الأوروبي، مثل استحداث قدرة انتشار سريع احتياطية والتركيز على استخدام الشرطة المدنية. ولدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الكثير مما يمكن أن يتعلمه أحدهما من الآخر في مجالي إدارة الأزمات واتقاء الصراعات. وهذه الموضوعات ذاتها كانت على قمة جدول أعمال الأمين العام في المناقشات التي جرت مع قادة الاتحاد الأوروبي أثناء رحلته إلى أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويمكن للعلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تنمو أكثر حول مثل هذه المسائل.

وحكم القانون أساسي لنجاح أي استراتيجية شاملة للسلام، لا سيما في المرحلة المصاحبة لانسحاب بعثات الأمم المتحدة المتعددة الجوانب.

وأود أن أبرز التزام إيطاليا الطويل الأمد بإعلاء شأن العدالة الدولية، وهي الضامن الأساسي لحقوق الضعفاء، جنبا إلى جنب مع التأكيد على مبدأ حكم القانون. ونحن بحاجة إلى معايير أرقى للشرعية الدولية، فهذا الاتجاه الذي هو أبعد ما يكون عن التهديد بالخطر، ينشئ شبكة للأمان مضادة للكيل بمكيالين. ولقد آن الأوان لإنهاء ''قانون الأقوى'' والتأكيد على شكل من العدالة من شأنه أن يؤدي تدريجيا إلى التشجيع على الاستغناء على الوجود الدولي في مناطق الأزمات.

ولا يمكننا أن نعفي أنفسنا من اتخاذ إجراءات محددة. ويعد التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الوسيلة المثلى التي تلبي بها الدول الأعضاء هذه الحاجة. والعدالة الدولية لها وظيفة وقائية وبناءة في آن معا. فهي تشجيع على المصالحة من خلال البحث عن الحقيقة. وعلينا ألا ننسى أن مبادئ الحيدة والعمومية والتجرد تكمن في أساس مفهوم العدالة. فهي تضمن أن مطالب الدول الأعضاء سوف تلبى، وتضمن الانتقال الفعال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة تسوية الأزمات وخروج الوجود الدولي بنجاح.

واسمحوا لي أن أسترعي انتباه الأعضاء، في هذا الضوء، إلى نظام العدالة الجنائية، وهو سلسلة من التدابير تشمل قوات الشرطة، والمحققين، والقضاة، والاحتجاز. ويقدم تقرير الإبراهيمي اقتراحا مفيدا لإنشاء نظام للقواعد الانتقالية التي تحكم إجراءات القانون الجنائي بغية تيسير عمل المشتركين في أعمال الشرطة وإدارة العدالة المدنية كجزء من بعثات السلام المتعددة الأبعاد. وقد لمسنا بالفعل تلك الحاجة في كوسوفو وتيمور الشرقية.

لقد شاركت إيطاليا، في إطار الاتحاد الأوروبي، في تحقيق مزيد من الاتساق والتماسك في العمل المتعلق بواجبات الشرطة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حدد مجلس أوروبا، المجتمع في هلسنكي، الهدف من إنشاء قوة للرد السريع مكونة من ٠٠٠ ٦٠ جندي لنشرها في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك العمليات التي تنشئها الأمم المتحدة، بحلول عام ٢٠٠٣. وفي حزيران/يونيه الماضي حُدد، في مدينة فييرا، الهدف المكمل لذلك الهدف، بإنشاء فريق للرد السريع مكون من ٠٠٠ ٥ شرطي على أهبة الاستعداد للانتشار كجزء من عمليات حفظ السلام بحلول عام ٢٠٠٣. وسيشجع هذا التطور على مزيد من التعاون المكثف بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويشكل الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية شرطا لا غنى عنه للوجود الدولي في مناطق الأزمات. بل إن ذلك يصبح أكثر صدقا لدى بحثنا عن العلاقة الوثيقة بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة الجذور واندلاع الصراعات في البلدان النامية. ويبرز تقرير الأمين العام المفعم بالأفكار عن أسباب الصراع في أفريقيا هذه الرابطة الهامة. ونحن بحاجة لضمان مزيد من الترابط بين الإجراءات العسكرية والسياسية والتعمير الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدونه لا يمكن تحقيق الانسحاب الدولي السلمي، والتعاون الأفضل بين الأمانة العامة وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ذات الصلة أمر جوهري لتحقيق هذا الهدف.

واسمحوا لنا أن نركز على الانتخابات بوصفها مرحلة حيوية بالنسبة لعمليات السلام المتعددة الأبعاد. فالخروج من العملية دون إجراء انتخابات أولا قد يصبح وصفة لتحقيق الفشل. وهنا أيضا يشير تقرير الإبراهيمي إلى خطوات محددة ينبغي القيام بها، مثل تعزيز شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وثمة حاجة أخرى جرى الاستشهاد بها مرارا في المناقشة المتعلقة بعمليات حفظ السلام وهي التدريب. وقد أبرز الأمين العام وهو يخاطب مجلس الأمن، أهمية الدورات التدريبية المتعلقة بالإنذار المبكر واتقاء الصراعات التي تنظمها الأمم المتحدة منذ بضع

سنوات في كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين. وتنظم إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورة تدريبية للموظفين العسكريين وموظفي الشرطة عن بناء السلام وحقوق الإنسان في كلية الموظفين في تورين، مع إيلاء اهتمام خاص لمراعاة التوازن بين الجنسين.

وتتضمن الاستراتيجيات المتكاملة أيضا رفض أحكام إعادة النظر المتسمة بالتعسف. والواقع أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضمن تسوية الصراعات قبل تفكيك بعثات حفظ السلام. ولابد أن نولي اهتماما شديدا لتحديد ولايات واضحة، موثوق بها قابلة للتحقيق. ومثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون إبداء الدول الأعضاء الاستعداد للمساهمة بالأفراد. ولذلك أسعد إيطاليا أن يعتمد مجلس الأمن قبل يومين سلسلة من القرارات وفقا لما أوصى به تقرير الإبراهيمي وخطة عمل الأمين العام. وتتضمن هذه التدابير مزيدا من المشاركة المنتظمة والدورية للبلدان المساهمة بقوات في أنشطة مجلس الأمن في كل مرحلة من مراحل عملية حفظ السلام، ابتداء بتحديد الولاية ومرورا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ذي الصلة، وانتهاء بتغيير الولاية بسبب تغير الحالة في الميدان.

وقد علمتنا مشاركة إيطاليا المكثفة في ثلاث عمليات لحفظ السلام مختلفة تماما بعض الدروس الهامة. ففي الصومال أدى الافتقار إلى وجود استراتيجية واضحة وولاية محددة جيدا إلى خروج الوجود الدولي. وما زلنا نعاني حتى اليوم من عواقب ذلك. وقد أُبقي على المساهمين بقوات على هامش عملية صنع القرار في مجلس الأمن والأمانة العامة، ابتداء بتحديد الولاية الأصلية. وعندما تدهورت الأزمة كان الخطأ قد تضاعف بصدور ولاية أكثر غموضا، مع تجاهل آراء المساهمين بقوات في الوقت ذاته.

وتعلمنا أيضا من تجربة أخرى، وكانت إيجابية هذه المرة، في ألبانيا عام ١٩٩٧. وهنا أصدر مجلس الأمن بسرعة قرارا اقترحته إيطاليا وألبانيا - وكلاهما من غير الأعضاء في المجلس - للحيلولة دون تدهور الأزمة السياسية التي يمكن أن تهدد السلم والأمن تهديدا خطيرا. وشُكلت مجموعة أساسية من البلدان المشاركة. وقد ضمن تشكيل تلك المجموعة إدارة الأزمة بفعالية واستمرار الاتصالات مع مجلس الأمن، فضلا عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا الذي قام برصد انتخابات ديمقراطية ونزيهة أجريت في البلد.

إن كلمتكم التمهيدية لمناقشة اليوم، سيدي الرئيس، تشير إلى قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة، وأعني بذلك البعثة في موزامبيق. فقد سبق عملية حفظ السلام هناك تقييم صحيح للسياق السياسي الوطني بمشاركة نشطة من منظمة غير حكومية إيطالية. وهذا سهل المحافظة على السلم والانسحاب التالي للوجود الدولي الذي صاحبه إجراء الانتخابات والتعمير الاقتصادي والاجتماعي الذي يتقدم باستمرار. هذه الحالة الإيجابية جعلت الاهتمام البناء للمجتمع الدولي مركزا على موزامبيق، وقد ظهر ذلك بوضوح في الاستجابة للكوارث الطبيعية التي أصابت ذلك البلد في أيار/مايو الماضي.

وعلى نفس المنوال، وحقيقة أن البعثة الموفدة إلى إثيوبيا وإريتريا هيأت واقترنت بجهود سياسية ودبلوماسية مكثفة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والميسِّرين، سمحت لنا بأن نضع ثقة أكبر في نتيجة بعثة الأمم المتحدة في اثيوبيا واريتريا منذ البداية. ويمكن أن نتعلم الكثير من مثال موزامبيق في التخطيط لبعثات حفظ السلام في المستقبل وفي وضع استراتيجيات الخروج التي يمكن أن تواجه الحالة في الميدان بنجاح، وفي المشاركة على نحو نشط وسليم مع العناصر الفاعلة الوطنية والدولية المعنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في تصميمنا المشترك لدعم السلم والأمن الدوليين يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لنضمن نجاح عمليات الأمم المتحدة للسلم. وترحب النرويج بمبادرة الرئاسة الهولندية لمجلس الأمن لمناقشة الولايات العملية واستراتيجيات الخروج ونعتقد أن هذه المناقشة إسهام مفيد جاء في أنسب وقت لتحقيق هذا الهدف.

إن خروج أية عملية للسلم تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي أن تتبع التحقيق الناجح للسلم والأمن في البلد أو المنطقة المعنية. وعندما تقرر الأمم المتحدة التدخل في صراع معقد يجب أن يكون الهدف من التدخل الانتقال من الحالة التي أدت إلى اندلاع الصراع إلى حالة تتأصل فيها حالة جديدة من السلم والأمن المستدام ذاتيا.

وهذا يعني أن العملية يجب أن تدعم تطوير هيكل اقتصادي واجتماعي يمكن أن يعالج الأسباب الرئيسية للصراع ويزيل تناقض المصالح عن طريق نظام شرعي يشارك فيه الجميع. ولذلك ينبغي أن نولي الاهتمام اللازم لدور الموارد الطبيعية بوصفها سببا للصراع المسلح ووسيلة من وسائل اندلاعه.

ومن رأينا أنه يجب أن نميز بين استراتيجيات الخروج الموجهة صوب ''تاريخ الانتهاء'' و''حالة الانتهاء''. ونعتقد أن استراتيجية الخروج للمكون العسكري لبعثة ما والتي تستند إلى تاريخ الانتهاء وتنفصل عن الأهداف العامة لعملية السلم، تقلل من فرص النجاح. ولذلك فإن التخطيط للانسحاب العسكري يجب أن ينسق مع الانتقال التدريجي للمسؤوليات من البعثة الدولية إلى السلطات المحلية وهذا أمر ضروري بغية تطبيع الحالة في المنطقة بعد الصراع.

واستراتيجية الخروج المحددة تحديدا سليما مهمة أيضا في حصول البعثة على الدعم بين الناس وممثليهم. وبغية تخفيض إمكانية الانسحاب الانفرادي للبعثة أو الضغط من أجل استراتيجية للخروج يوجهها تاريخ للانتهاء، يجب أن تدعم جهود البلدان المساهمة بقوات للوفاء بولاية البعثة، كما يجب أن تتوفر الثقة في هذه الجهود. ونعتقد أن الولايات الحقيقية التي تتضمن هدفا محددا على نحو دقيق للبعثة وخطة موضوعة بعناية لكيفية الوصول إلى ''حالة الانتهاء'' ستسهم في ذلك.

والكلمة الحاسمة في صياغة استراتيجيات الخروج هي ''التخطيط''. ويتضمن تقرير الإبراهيمي توصيات كثيرة هامة لتعزيز وتحسين القدرة على التخطيط في إدارة عمليات حفظ السلام. ويجب أن نكثف الجهود لتنفيذ هذه التوصيات حتى نعزز قدرة الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات عامة طويلة الأمد للأداء الناجح لعمليات السلم المتعددة الوظائف في المستقبل.

خلاصة القول، ينبغي اتباع مبادئ معينة في ممارسة عمليات السلم الناجحة تتضمن بالضرورة الخروج الناجح لتلك البعثات.

أولا، ينبغي أن يكون لعمليات حفظ السلام أهداف وولايات واضحة. ويجب أن يشارك مجلس الأمن في المناقشات والمفاوضات الحقيقية والصريحة، فيما يتعلق بطبيعة الحالة قيد النظر والنتيجة المرجوة.

ثانيا، يجب أن تتلاءم الولاية مع المهمة. وينبغي أن تتناول الأمم المتحدة الأسباب الجذرية للصراع قيد النظر، وفي كثير من الحالات يكون هناك ترابط بين شبكة من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والعرقية. إن تعقد

أسباب الصراع يتطلب مفهوما واسعا للسلم والأمن بغية فهمها، واستجابة واسعة لتناولها. وبالإضافة إلى ذلك تحتاج عمليات السلم المعقدة إلى مستوى عال من التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن تتناسب الموارد مع الولاية. وينبغي لمجلس الأمن ألا يبدأ العمليات دون أن يعد لها الإعداد الكافي. والولايات التي تعتمد يجب أن تساندها قوات كافية من حيث العدد والعدة حتى تقوم بمهمتها بشكل فعال. وفي هذا الصدد نرحب بتوصيات فريق الإبراهيمي التي تستهدف سد الثغرة بين الولايات والموارد. ونرى أن من الضروري أن نولي الاهتمام اللازم لوسائل إشراك البلدان التي من المحتمل أن تساهم بقوات على نحو أوسع في أعمال مجلس الأمن المتعلقة بمنح ولايات لعمليات السلم. وهذا يمكن أن يساعد في سد الفجوة بين الولايات والموارد، ويمكّن الأمم المتحدة في نفس الوقت من نشر عمليات السلم بطريقة مناسبة.

رابعا، تقوم الحاجة إلى منظور طويل الأجل للسلم والأمن. وينبغي أن تكون مشاركة الأمم المتحدة سلسة ودون فواصل بين مراحلها المختلفة بدءا بالتدابير الوقائية خلال عمليات السلم وانتهاء بالتعمير بعد الصراع وبناء السلم. ومن ثم هناك حاجة إلى استراتيجية طويلة الأجل تستهدف الوصول إلى سلم مستدام ذاتيا في مناطق الصراع التي تنتشر فيها عملية الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن المجلس يجب أن يشارك في جميع مراحل عملية السلم.

وستعمل النرويج بنشاط لتنفيذ هذه المبادئ عندما نشغل مقعدنا في مجلس الأمن بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير من العام القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الدانمرك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوجر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ورقة المناقشة الهامة التي قدمت في الوقت المناسب، والمعدة لاجتماع المجلس اليوم. هذه الورقة تتناول مسألة هامة جدا وحيوية. كيف يمكننا أن ننتقل بنجاح من إحدى مراحل عملية السلم، وهي حفظ السلم، إلى المرحلة التالية وهي بناء السلم بعد الصراع، وأن نحقق بالتالي منظورا بعيد المدى؟

نقطة الانطلاق في حديثي هي ورقة المناقشة. أولا سأناقش معايير النجاح في إتمام حفظ السلم وتوطيد السلم، وثانيا سأعلق على وجه الخصوص على صنع القرار في مجلس الأمن فيما يتعلق بإنهاء بعثة أو تحويل بعثة.

دأبت الدانمرك على تركيز جهودها على منع الصراع العنيف في سياق مشاركتنا الشاملة في التعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية. وكما ذكر الأمين العام بطلاقة في تقريره الخاص بالألفية:

”كل خطوة تتخذ من أجل تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي العريض القاعدة هي خطوة صوب اتقاء الصراعات“.(A/54/2000، الفقرة ٢٠٢)

يشمل العديد من برامجنا وأنشطتنا للتعاون الإنمائي تدابير معينة لاتقاء الصراع وتسويته وللإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراع. إننا نعالج صراعات بين بلدان وكذلك داخل البلدان. ولكن، لسوء الحظ، كثيرا ما تفشل جهود الوقاية ويشتعل الصراع وتظهر الحاجة لحفظ السلام وبناء السلام. لقد شاركت الدانمرك بقوة ونشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨. واليوم ما زلنا من بين أكبر المساهمين بحفظة السلام لبعثات تأذن بها الأمم المتحدة أو تديرها، وذلك قياسا بتعداد السكان.

وفي تقريرها الهام المرفوع إلى المجلس في الأسبوع الماضي، تحدثت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين المنتهية ولايتها عن الحاجة إلى النظر في خيارات مختلفة تشمل – ليس فقط حفظ السلام الشامل، ولكن أيضا، وبوجه خاص، التدابير المراد بها دعم القدرة المحلية على إنفاذ القانون – تعمل سويا، وذلك بخلاف التدخل المباشر. وإذا طبقنا هذا المفهوم، والذي ربما يمكن تسميته مفهوم المساعدة بالاعانة، عند بداية أي عملية، عندئذ يمكننا حفز الأطراف المحلية على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية بأنفسها. وقد يُحسّن هذا، بدوره، فرص العودة إلى وضع يمكن فيه خفض كثافة العملية مرة أخرى.

ينبغي أن ترتكز أية استراتيجية للخروج على فكرة ”الملكية المحلية“ لعملية بناء السلام، وينبغي أن يتم تسليم المسؤوليات تدريجيا إلى السلطات المحلية. ولذلك ينبغي أن يكون بناء القدرات المحلية جزءا لا يتجزأ من أية استراتيجية للخروج.

و لم تعد عمليات السلام، كما نعلم جميعا، مجرد مسألة الفصل بين أطراف متحاربة أو رصد اتفاقات لوقف إطلاق النار. فعمليات اليوم شاملة ومعقدة وقد تشمل نزع السلاح وتسريح قوات وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين، والإشراف على الانتخابات ورصد حقوق الإنسان وتدريب قوات شرطة محلية، وغير ذلك. والرابطة بين حفظ السلام وبناء السلام كثيرا ما تكون حاسمة، وتحقيق وضع الاعتماد على النفس بعد الصراع تعتمد إلى حد بعيد على الأعمال التحضيرية التي تم إعدادها أثناء بعثة حفظ السلام. ينبغي النظر إلى عملية الانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام بوصفها عملية تسلسل متصل، وعملية تمتد من التحرك الوقائي قبل اندلاع الصراع إلى مرحلة الصراع وعملية السلام ثم مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع – أي أنها من السلام إلى السلام.

ونحن نتفق على أنه ينبغي ألا تشير استراتيجية الخروج فقط إلى انسحاب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة بل إلى ما تصفه ورقة النقاش بأنها:

”خطة طويلة الأجل تؤدي إلى إحلال سلام مستدام ذاتيا في منطقة الصراع“ (S/2000/1072، المرفق، الفقرة ٣).

ولكن ما الذي ينبغي أن تأخذه خطة طويلة الأجل كهذه في الحسبان؟ أود أن أقدم إليكم عددا من العناصر التي ترى الدانمرك أنها ضرورية لبناء جسر متين بين حفظ السلام وتوطيد السلام طويل الأجل.

إن سحب قوات حفظ سلام من منطقة صراع سابقة ينبغي أن يتم بطريقة تدريجية، وعندما يصبح الوضع مستقرا بشكل كاف. والإنهاء التدريجي لوجود عسكري يتبعه في أغلب الأحيان وجود مدني مكثف، بهدف تعجيل عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، تؤيد الدانمرك تماما توصيات تقرير الإبراهيمي بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام، ونحن نرحب بالتحول المقترح نحو استخدام الشرطة المدنية لتشجيع وضمان سيادة القانون. فلا غنى عن الشرطة، وأيضا عن الخبراء القانونيين، في إعادة بناء المجتمع المدني والاقتصادي، ويتعين أن يكون عملهم جزءا من استراتيجية متماسكة لبناء السلام. اسمحوا لي أن أسترعي انتباهكم إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي لتشكيل قوةشرطة قوامها ٥ آلاف فرد تكون متاحة للمجتمع الدولي بحلول عام ٢٠٠٣، وهو التزام كان قد حفز إليه وزير خارجية الدانمرك وهولندا.

النقطة الأخرى بالغة الأهمية هي التنسيق مع الوكالات الإنسانية والإنمائية التي تعمل بالفعل في المنطقة. ينبغي على قيادة بعثة حفظ سلام أن تعمل بشكل وثيق مع هذه الوكالات. وعلى مستوى المقر، قد يثبت أن إنشاء فرق

عمل متكاملة للبعثات هو أداة ضرورية لجلب الخبرة الإنمائية والإنسانية في التخطيط والتنفيذ للبعثات.

وتمثل الألغام الأرضية عقبة خطيرة أمام التنمية بعد انتهاء الصراع، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ينبغي أن تضطلع بدور هام ومتكامل في التخطيط للبعثات كلما كانت ذات صلة.

المهمة الهامة الأخرى للبعثات المرسلة لمناطق وقع فيهاصراع مسلح هي أن تضمن جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة من قبل الأطراف المتحاربة وتدمير تلك الأسلحة.

دعوني الآن أختتم كلمتي بالعودة إلى جوهر نقاشنا اليوم: ما الذي ينبغي أن يفعله مجلس الأمن عند الإعداد لقرار حول إنهاء بعثة أو انتقال بعثة لكي يؤمن المنظور طويل الأجل؟ أحد سبل ضمان التماسك بين حفظ السلام وتوطيد السلام وجهود الإعمار يمكن أن يتحقق بقيام المجلس بتعزيز المشاورات مع الأمانة العامة وكذلك مع الوكالات الإنسانية والإنمائية في أسرة الأمم المتحدة عند صياغة ولايات الإنهاء علاوة على ذلك، يتعين ألا تحد الولاية بشكل غير ملائم من قدرة الأمين العام عند تشكيل وتعديل العملية أو البعثة على أخذ الظروف المتطورة في الحسبان.

وخلاصة القول إن اتقاء الصراعات أمر ضروري، كما أن خفض الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي - مع احترام حقوق الإنسان وإعمالها - هي عناصر لا غنى عنها في اتقاء الصراعات. وعندما تفشل جهود الوقاية هذه، تظهر الحاجة إلى العمل السريع ولكنه محسوب وهادف. وبعد تدخل يشمل القوة المسلحة، ستظل هناك حاجة إلى الأدوات التي كان من الممكن أن تمنع اندلاع الصراع، بالرغم من أنه قد يتعين تكملتها بأدوات أخرى، وستكون المهمة أكثر صعوبة.

وكما أن السرعة ضرورية في بداية عملية سلام، فهي لا تقل أهمية في النهاية لكي نتفادى حدوث فجوة بين عملية السلام - وما يصاحبها من أنشطة إنسانية طارئة وقصيرة الأجل - وبين برامج الإعمار والتنمية طويلة الأجل.

قوات حفظ السلام وبناة السلام هم شركاء لا يمكن الفصل بينهم. ونادرا ما يكون هناك خروج لقوات حفظ السلام بدون عمل لبناة السلام. إننا نحث مجلس الأمن على مواصلة تقديره وتطويره لهذا المنهج متعدد الأبعاد والشامل في التعامل مع تسوية الصراعات عند قيامه بدوره بوصفه الحارس الرئيسي للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو مندوب الفلبين. أدعوه لشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): هناك تسليم ضمني في موضوع مناقشة اليوم بأن بيان مجلس الأمن لتقييم عمله في مجال حفظ السلام هو، في أفضل الحالات،غير متناسق. ويتضح هذا في الورقة التي أعدتها هولندا لهذا النقاش المفتوح اليوم. دعوني أهنئكم يا سيدي الرئيسي على أخذ هذه المبادرة وعلى إثارة هذا الموضوع الهام في هذا التوقيت.

رغم أن هناك قصص نجاح في مجال حفظ السلام إلا أنه كانت هناك بالطبع إخفاقات وأوجه قصور أيضا.

إننا ندرك تماما الحاجة إلى وجود استراتيجية ومجموعة واضحة من المعايير لتحديد متى ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تخرج أو تُسحب من منطقة البعثة. ونعرب عن ترحيبنا بالصراحة الملحوظة التي اتسمت بها الورقة الهولندية والتعليقات التي أدلى بها اليوم بعض أعضاء المجلس بشأن الافتقار إلى مناقشة استراتيجيات الخروج في المجلس.

وينبغي أن تكون استراتيجية الخروج عنصرا أساسيا في أي ولاية لحفظ السلام. وينبغي أن تكون الولاية واضحة وقاطعة بشأن ما ستحاول الأمم المتحدة إنجازه في بعثة معينة. فبدون تحديد الهدف، سيترتب على أي بعثة لحفظ السلام إهدار للأفراد والموارد المالية.

وفي رأينا أن الافتقار إلى استراتيجية واضحة للخروج في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إن لم يكن في معظمها يمثل غرضا لمشكلة أعمق يعرفها الجميع.

لقد أدى نشوء ثقافة التوافق بين الأعضاء الدائمين الخمسة بعد نهاية الحرب الباردة إلى زيادة هائلة في عدد بعثات حفظ السلام. وعُرفت هذه البعثات بـ ''الجيل الثاني'' لعمليات حفظ السلام بسبب اتساع نطاق هذه البعثات مقارنة بحفظ السلام ''التقليدي''. ومن المفارقات أن التعاون بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن أدى إلى نوع من حكم النخبة المريح الذي أصبح موضوعا يثير القلق لدى غير الأعضاء، الذين شعروا بأنهم مستبعدون من عملية صياغة الولايات لبعثات حفظ السلام.

وقد أسهمت طريقة التعتيم على المشاورات التي تجرى في مجلس الأمن بشأن حفظ السلام في خلق الصعوبة التي تحاول هذه المناقشة المفتوحة حلها اليوم. وأي بعثة لحفظ السلام جديرة بالثقة ستقتضي وجود ولاية حسنة الإعداد ذات استراتيجية واضحة للخروج، وعملية مدعومة دعما حسنا، وتنفيذا حسن الأداء للخطط، وجهدا حسن التنسيق من قبل المجتمع الدولي باعتباره دعامة البعثة بأكملها. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل إسهام العضوية الكاملة للأمم المتحدة، والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات الدولية الأخرى إذا كان للمجلس ألا يستجيب لمجرد المصالح الوطنية الضيقة لبعض أعضائه، وإنما يستجيب للتطلعات العريضة للمجتمع الدولي إلى السلم والأمن.

ونرى أن شفافية مجلس الأمن بشأن حفظ السلام تتطلب توفر بعدين. ويمثل هذان البعدان الشراكات التي ينبغي للمجلس أن يقيمها ويعززها إذا كان له أن يفي بولايته الواردة في الميثاق.

وستكون أولى هذه الشراكات وأهمها هي الشراكة مع البلدان المساهمة بقوات. إذ يجب على مجلس الأمن أن يشرك في الحوار البلدان التي ستضع أرواح رعاياها على الخط الأمامي في بعثات حفظ السلام. وهذا الحوار من شأنه أن ينمي الثقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية في حفظ السلام. وبدون هذه الثقة لن تحظى قدرة الأمم المتحدة وعزمها على مواجهة حالات الصراع بدعم دولي يذكر. وعلاوة على ذلك، ستفتقر الأهداف واستراتيجية الخروج التي يضعها المجلس إلى المشروعية بدون مدخلات البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن تشعر هذه البلدان بأنها طرف في عملية صنع القرار بشأن البعثات التي تشارك فيها. والواقع أن هناك تحسنا في مجال المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وترحب الفلبين بشكل خاص باتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) قبل يومين. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

والبُعد الثاني للشراكة الدولية لحفظ السلام ينبغي أن يكون على وجه الخصوص وثيق الصلة بالموضوع بسبب بداية ما يسمى بـ ''الجيل الثاني'' من عمليات حفظ السلام. وفي لغة الأمم المتحدة يشار إلى هذه البعثات أيضا بأنها عمليات لحفظ السلام ''معقدة'' أو ''متعددة الأبعاد''. ويشير البعض إلى هذه العمليات بوصفها أنشطة لبناء السلام ويندب حقيقة أن هذه الأنشطة تظهر إلى بعض عمليات السلام ''تسللا للبعثات'' المأذون بها من المجلس. ونحن

لا نرى أن هذا في حد ذاته توسعا لمهام البعثات، ولكن يبدو أن هذا مجال يقتضي جهودا تعاونية من المجلس والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الهيئات الدولية الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز.

ولا يمكن لمجلس الأمن بمفرده أن يضمن أن تدخل الأمم المتحدة في حل صراع معين سينتج عنه السلام الدائم والتنمية. وهو ليست له قدرة على استنباط استراتيجية شاملة للسلام والتنمية. وللنجاح في إقامة جسر الانتقال الصعب من الصراع إلى السلام والتنمية المستدامين، ينبغي التصدي للأسباب الجذرية للصراع بأدوات سياسية واجتماعية وإنمائية. ولذا، فإن هناك حاجة إلى قيام شراكة أوثق بين المجلس والهيئات والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة للتوصل إلى حل شامل لحالات الصراع.

إن التحديات التي تواجه حفظ السلام جسيمة. وستقتضي مواجهة هذه التحديات المشاركة والتعاون الكاملين من المجتمع الدولي في كل مرحلة من مراحل البعثة - من صياغة الولايات إلى وضع استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام. ومن شأن الشراكة الدولية أن تسخر التعاون الدولي لتحقيق السلام والتنمية المستدامين للمجتمعات والشعوب التي تحتاج إلى المساعدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية هي ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب بالنيابة عن الوفد الفنلندي، عن تهانينا لكم، سيدي الرئيس، على الاضطلاع بالدور الرائد في طرح موضوع صنع القرار في مجلس الأمن. فيما يتعلق بإنهاء البعثات وانتقال البعثات، وهو ذو أهمية فائقة ومن قضايا الساعة. ويحدونا الأمل في أن تتحول النتائج التي استخلصت من هذه المناقشة، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من التجارب الماضية، إلى مكسب يستخدم في أنشطة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستقبلا.

وفنلندا، بوصفها دولة عضوا تشارك بفعالية في حفظ السلام، ترحب بهذه الفرصة التي أتيحت لها لتوضيح مفهوم يشكل عنصرا أساسيا في عمليات حفظ السلام الشاملة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتبر هذه المناقشة من الأمور الجارية في سياق المناقشة الحالية لحفظ السلام التي أثارتها توصيات فريق الإبراهيمي. وفي رأينا أن تبادل الآراء هذا خطوة هامة تجاه دراسة متكاملة لمختلف جوانب حفظ السلام، بما في ذلك اتقاء الصراعات، وتسوية الصراعات وبناء السلام. وفي رأينا أن هذه المسائل تشكل تسلسلا متصلا يجب على مجلس الأمن أن يظل منخرطا فيه خلال كل مراحله. وفي حالات انتقال من مرحلة إلى أخرى ينبغي للمجلس أن يخطط وينفذ بعناية عملية الانتقال تلك، بمشاركة كل أسرة الأمم المتحدة.

وعند التفكير في هيكل عمليات حفظ السلام، يمكن أن يعتبر الجزء المتعلق بالخروج من العملية هو المرحلة النهائية من التسلسل المتصل، القائم على ولاية واضحة. والعبارة القديمة "التخطيط الجيد هو نصف الإنجاز"، تبرر نفسها أيضا في سياق حفظ السلام.

ويظهر عدد التجارب المزعجة من التاريخ القريب لحفظ السلام أن اتخاذ القرار الصحيح بشأن تمديد أو تعديل أو إنهاء ولاية إحدى عمليات حفظ السلام، يفترض مسبقا توفر معلومات موثوق بها وموضوعية من الميدان. وقد أبدى فريق الإبراهيمي أيضا ملاحظات مماثلة. وإذا ما نُفذت عملية ما على أساس معلومات غير كافية وولاية مبهمة، تصبح المجازفة شديدة بأن تتورط البعثة في أحد أشكال

”تسلل البعثات“ التي تنطوي على مغامرة خطرة لا ضابط لها.

وبصفتي ممثلة لبلد مساهم بقوات، فإنني مهما شددت لا أستطيع أن أشدد بما يكفي على الحاجة إلى التشاور مع البلدان التي تساهم بأفراد في مختلف العمليات. إذ يجب أن تشارك في الخطوات الأولى من كل مرحلة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن كلما تقرر تمديد أو تعديل أو إنهاء ولايات لعمليات حفظ السلام. ودورها مهم أيضا في مرحلة الخروج لأن لديها الخبرة الميدانية المباشرة. ومن شأن مشاركتها الحقيقية في عملية صنع القرار أن تيسر تنفيذ ولاية البعثة بل وإنهاءها أيضا.

إن بيئة ما بعد انتهاء الصراع تكون هشة، والأرجح أنها تكون معرضة لضغوط داخلية أو خارجية مختلفة. وفي غياب الالتزام ببناء السلام بعد انتهاء الصراع، من قبل الجهات المحلية والإقليمية الفاعلة، ولا سيما الأطراف الرئيسية السابقة في الصراع، لن تكون هناك بالكاد أي استراتيجية خروج ناجحة.

وما إذا كان يتعين اعتبار بناء السلام بعد انتهاء الصراع عنصرا من عناصر عمليات السلام أم ممارسة منفصلة، فإنها يجب ألا تكون مسألة نهج فحسب. وينبغي اعتبار بناء السلام جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام. ولا بد أن يكون جزءا من جهود منظومة الأمم المتحدة لتحقيق حل سلمي دائم للصراعات. ومن المهم تعريف وتحديد عناصر بناء السلام قبل أن يتم إدماجها في ولايات عمليات السلام المعقدة. ومن شأن ذلك أن ييسر الانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى في تواصل عمليات السلام ويضمن الدعم المستمر للعناصر الأساسية لبناء السلام.

وتعد تدابير بناء السلام والرصد المستمر أدوات مهمة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية للمساهمة في نجاح العملية أو، إذا لزم الأمر، الاستجابة وتقديم تدابير مناسبة في حالة العودة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل باكستان، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا لعقد مناقشة اليوم، ونشعر بالامتنان لأن مجلس الأمن قد بدأ أخيرا في معالجة موضوع طال الانتظار لمناقشته. وهذه ليست مسألة هامة فحسب، بل إنها جديرة بأكبر اهتمام من جانب الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، فيما يتصل بالأعمال، لا الكلمات.

إن صورة عمليات حفظ السلام كما ترسبت في الأذهان تمثل وصول قوات الأمم المتحدة إلى المناطق التي مزقتها الحروب للفصل بين الجيوش أو الجماعات والفصائل المتحاربة؛ والمساعدة في توفير الغوث لضحايا الصراع الأبرياء ممن لا حول لهم؛ وتجديد الأمل في أن السلام سوف يحل أخيرا بعدما خلفت الحرب أو الصراع دمارا كبيرا. ومع ذلك، فإن هذه الصورة تبدو مغلوطة. ففي معظم الأحوال تنتهي أفضل عملياتنا لحفظ السلام بالحفاظ على الوضع الراهن، وفي النهاية، تنتهي العملية دون أن تسهم بأي شكل من الأشكال في الحسم طويل الأجل للصراع. وفي أسوأ الحالات، يستأنف القتال والمذابح بمجرد مغادرة قوات حفظ السلام.

والخطأ لا يقع على عاتق حفظة السلام، بل هنا، داخل هذه القاعة ذاتها. فكثيرا ما يقرر مجلس الأمن حلولا سريعة بدلا من بلورة استراتيجيات مدروسة جيدا لاستعادة السلام في مناطق الصراع. وكثيرا ما يفضل المجلس معالجة أعراض الصراع بدلا من التصدي لأسبابه الجذرية. وكثيرا

ما يفشل في تنفيذ قراراته. ودوما يحاول أن يبدو كما لو كان يصنع السلام ويحافظ عليه دون أن يحقق هذه المسؤولية أو حتى معالجتها في واقع الأمر.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بهذا المجلس مسؤولية صون وحفظ السلام والأمن الدوليين، ويوفر الآليات للقيام بذلك. ولسوء الطالع، فإن هذه الآليات قد احترمت إما في تجاهلها أو في تطبيقها الانتقائي. والتاريخ حافل بالأمثلة فعندما يعقد المجلس العزم على العمل فإنه يفعل ذلك إما بوضع خطط غير واقعية للعمل - مثل تفويض ولايات لا يمكن تنفيذها - أو بعدم تنفيذ قراراته ومقرراته.

سيدي الرئيس، إننا نرحب بمبادرتكم هذه، ونوافق تماما مع مخاوفكم من الخروج بلا استراتيجية. وفي رسالتكم للأمين العام حددتم على نحو صحيح أمثلة حديثة لعمليات حفظ السلام داخل الدول دون وجود استراتيجيات طويلة الأجل للسلام، مما أدى إلى تردي الحالة بدلا من تحسينها. وبنفس القدر، في حالة الكثير من عمليات حفظ السلام "التقليدية"، فإن وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان لا يقابله عزم سياسي من جانب مجلس الأمن لوضع حد للتراعات أو الصراعات طويلة الأجل. وفي أي من الحالات هذه، لا يمكن أن تكون هناك استراتيجية موثوق بها دون خطة شاملة تنطوي على حل.

ويتطرق تقرير الإبراهيمي - الذي أشير إليه في المجلس في وقت سابق اليوم - بإيجاز لهذه المسألة، بوصف عمليات حفظ السلام التقليدية بأنها

"منخفضة التكاليف نسبيا، كما أن الإبقاء عليها أسهل من الناحية السياسية من سحبهم، وإن كان يصعب أيضا تبرير وجودها ما لم يكن مصحوبا بجهود جادة ومتواصلة لصنع السلام تسعى لتحويل اتفاق وقف اطلاق النار إلى تسوية سلمية دائمة". (S/2000/809، الفقرة ١٧)

ولا يكمن حل هذه المشكلة بجلاء في إنهاء عمليات حفظ السلام التقليدية هذه أو فرض "شروط اعتباطية" عليها. وليس الحل باستمرار الوضع الراهن إلى ما لا نهاية. فالرد يكمن في استمرار مشاركة الأمم المتحدة سواء في الميدان أو مع الجهات الفاعلة المعنية للسعي بصورة نشطة لإيجاد حل سياسي للتراع أو الأزمة. وعندما يتم وضع عملية حفظ السلام، يتعين أن تضمن الأمم المتحدة أنه سيتم حسم الصراع قبل أن تنفض يدها منه. لقد أصبت، سيدي الرئيس، في تقييمك بأنه عند إنهاء بعثة ما، أو خفض مكونها العسكري بصورة كبيرة، قد يؤدي إلى تردي الحالة، مما قد يفضي إلى استئناف الصراع. والخروج دون تحقيق سلام دائم أو تسوية نهائية هو ببساطة أمر غير مقبول

ولا بد من ربط حفظ السلام بفض الصراع وبناء السلام بعد الصراع. وبالنسبة للأمم المتحدة فإن هدف صون السلم والأمن الدوليين - وفقا لميثاقها - هدف واضح بما فيه الكفاية. وينبغي ألا يغرب عن البال أن حفظ السلام ليس إلا عنصرا واحدا من موضوع صنع السلام، المتشعب. واتباع نهج كهذا ضروري لحل كل أنواع الصراعات بين الدول وداخل الدول على حد سواء. وهذا النهج مهم لسيراليون أو كوسوفو بقدر أهميته للشرق الأوسط أو كشمير.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يحل نفسه من مسؤولياته ببساطة بنشر بعثة لحفظ السلام في أي منطقة صراع. إذ يطلب منه أيضا أن يضع استراتيجية سلام سليمة وقابلة للتنفيذ ترمي إلى حل النزاع بالتصدي لأسبابه الجذرية، وتسندها إرادة سياسية لحل النزاع أو الصراع.

وتأجيل الصراعات دون حل النزاعات لا يعني إحلال السلام؛ وتأبيد الوضع القائم الذي يؤدي إلى تفاقم المعاناة ليس عدلا. ولأكن أكثر تحديدا، إن عقد هذه المناقشة الموضوعية من أجل المناقشة ليس استراتيجية؛ فهو لا يزيد عن كونه تصغيرا لهذا المجلس ليكون ناديا للمناقشة. فهل كان هذا قصدكم، سيدي الرئيس، عند تقريركم عقد هذه الجلسة؟ ليس كذلك بالتأكيد! والأقوال لا بد أن تتحول إلى أفعال.

وعلى مجلس الأمن أن يعيد تأكيد مصداقيته وسلطته وفاء لالتزامه بموجب الميثاق بصون السلم والأمن. وعليه في تنفيذ قراراته ألا يميز بين المناطق والحالات. فلا بد أن يتصرف بالعدل، لا بالانتقائية، وعليه أن يتمسك دائما بمبدأي العدل والقانون الدولي.

وللأسف فإن انتهاء الألفية الماضية لم ينه كل فصول القرن المنصرم التي كتبت بدماء الأبرياء. ويشهد جدول أعمال مجلس الأمن، هذه الهيئة الموقرة للغاية، كما تشهد مناقشاته في الأربعينات والستينات والسبعينات والتسعينات على وجود مأساة كشمير البطيئة، حيث لم ينته، بعد، عهد الاحتلال الأجنبي والقمع الوحشي. وعلى الأمم المتحدة أن تفي بتعهدها لشعب كشمير بأن ينفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فكشمير اليوم لا تمثل تهديدا معتلجا للسلم والأمن العالميين فحسب، بل هي المحك الفعلي لمصداقية الأمم المتحدة. ولقد أصبحت أداة اختبار للأساسيات الأخلاقية والقانونية لمنظومة الأمم المتحدة ذاتها.

وحفظ السلام مهمة جليلة الشأن، ولكن يجب ألا تترك مهمة صنع السلام وصون السلام لحفظة السلام. فهذا هو مجال مجلس الأمن. وعلى المجلس أن يلتمس السبل للتصدي لكل حالات الصراع، بلا استثناء أو تمييز، وأن يسعى إلى حلها.

فلنمنع تكرار ما حدث في سيراليون في المستقبل. يجب أن يكون "لا مخرج بلا استراتيجية"، ولكن يجب أيضا أن يكون الهدف من الاستراتيجية حل المنازعات بالتصدي لأسبابها الجذرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أرحب بكم رئيسا لهذا الاجتماع لمجلس الأمن. ووفد جمهورية بيلاروس مقتنع بأن الموضوع الذي اقترحتموه لمناقشتنا سيزيد في إثراء الإسهام الكبير الذي تقدمه مملكة هولندا لترشيد عمل المجلس.

ومن المهم للغاية في مناقشة لهذا الموضوع الهام، وهو استراتيجية المجلس لإنهاء ولاية بعثات حفظ السلام أو تغييرها تغييرا كبيرا، أن تكون كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قادرة على المشاركة في جو منفتح وشفاف. ونحن مقتنعون بأن هذا النهج في شكل الاجتماع سيؤدي إلى وضع أكثر التحاليل فعالية وأكثر النهج مقبولية لزيادة تحسين عمل الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يضطلع بمسؤولية صون السلم والأمن.

واضح للجميع اليوم أن المفهوم الكلي لحفظ الأمم المتحدة للسلام يمر بتغيير نوعي. ولا بد للأنواع الجديدة من الصراعات - ومعظمها ذات طابع داخلي - من أن تؤثر على أساس أنشطة البعثات التي تنشأ بقرارات لمجلس الأمن. وفي هذا السياق بالتحديد تبدو مرحلة إنهاء بعثات الأمم المتحدة مختلفة إلى حد ما الآن عما كانت عليه في البداية الأولى لحفظ الأمم المتحدة للسلام.

ومن الناحية العملية، يعني هذا أننا بحاجة إلى الإبقاء على تواجد الأمم المتحدة بعد انتهاء الأعمال العدائية ذاتها،

ولا بد من أن تنسق الأمم المتحدة عملية بناء السلام بعد الصراع. والأمثلة المقنعة على هذه الأنشطة موجودة بالفعل في كوسوفو وتيمور الشرقية.

وهنالك أيضا عدد من المناطق التي يحتمل أن يمكن فيها تطبيق هذه الممارسة في المستقبل. فمفهوم ”إكمال البعثة“ تطرأ عليه الآن بعض التغييرات الهامة، وأصبح يتطلب أن تبذل الأمم المتحدة جهودا مضنية في سبيل إعادة تأهيل منطقة بعينها. وهذا الواقع يسلم به فريق الإبراهيمي. ونرى أن من المهم أيضا أن نلاحظ ونحن ننظر إلى هذه المشاكل ضرورة أن تؤخذ في الحسبان اعتبارات البلدان المشاركة في أي بعثة، وكذلك آراء حكومات أطراف الصراع. وبيلاروس تؤيد التوصيات الواردة في التقرير التي بمقتضاها تقدم اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن خطة إلى الأمين العام لتعزيز القدرة الدائمة للأمم المتحدة على وضع استراتيجيات لبناء السلام وعلى تنفيذ البرامج الداعمة لهذه الاستراتيجيات.

ونحن إذ نناقش اليوم مشكلة تحديد استراتيجيات مخرج لبعثات الأمم المتحدة لا يسعنا إلا أن نسأل أنفسنا: هل يقتصر تفكيرنا على استراتيجية مخرج؟ أم هل يكفي تحليل استراتيجية مدخل؟ وبعبارة أخرى، يجب دراسة بداية عملية لحفظ السلام. ونرى أن الدور الأساسي لمجلس الأمن يجب أن يتمثل في تحسين إجراءات إنهاء أي بعثة وتحسين ولاية أي بعثة للأمم المتحدة، بغية الحيلولة، بقدر الإمكان، دون أي مخرج غير موفق من أي منطقة بها أزمة.

ولا يمكن أن يشك أحد في أهمية الخيارات التي قدمها تقرير الإبراهيمي. ونحن مقتنعون بأن قرار المجلس – بالإذن ببعثة يجب ألا يعتمد إلا بعد أن تقتنع كل حلقات السلسلة – الأمين العام، والأمانة العامة، والخدمات الميدانية – بتمام رغبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتنفيذ الكامل للولاية التي تمنح، وحينذاك يمكن أن تكتمل البعثة بنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، لقد اخترتم، بالشجاعة الهولندية الحقة، موضوعا لهذه الجلسة المفتوحة يدخل إلى لب المشكلة التي لحقت بحفظ السلام. وشجاعتكم تقتضي منا الصراحة. وسوف أتكلم بصراحة، ولكنني سوف أطيل كثيرا إذا تطرقت إلى كل قضية ينبغي بحثها. ولذا سأركز على بعض القضايا الأساسية فقط.

لقد قلتم إنه ينبغي ألا يكون هناك خروج من أية عملية لحفظ السلام بدون استراتيجية، لكن هناك ارتباك متجدد في فهم ما هو حفظ السلام. ومع أن النشوة التي أثارتها ”خطة للسلام“ صححت منذ خمس سنوات، في ضوء التجربة الباهتة، في ”ملحقها“، يدعى المجلس إلى العودة إلى نفس التبشير المبهم الذي سبب أضرارا فادحة في عدة عمليات لحفظ السلام. وهناك أصوات ذات نفوذ تدعي مرة أخرى أن قوات حفظ السلام الحديثة يجب أن تكون مستعدة لإلحاق الهزيمة بقوى العنف المتشبثة. وهذا يبدو معقولا لأول وهلة، لكنه في الحقيقة غير ممكن عمله، لعدد من الأسباب. وسينشئ المجلس عمليات لحفظ السلام لكنها مصيرها السقوط لا محالة إذا ما اتبع هذا السبيل، الذي لا مخرج منه دون إحراج.

وكمثال على هذا، أنشأ المجلس توا عملية تقليدية لحفظ السلام لرصد وقف إطلاق النار بين بلدين. وكلنا نثق ونأمل أن يظل وقف إطلاق النار صامدا، لكن إذا انهار فلن يتوقع المجلس بالتأكيد أن تستخدم عملية حفظ السلام القوة

ضد أي طرف من الطرفين لقسره على العودة إلى الوضع الراهن. وبدلا من ذلك، كما كان الحال في كل مرة نشبت حرب في الشرق الأوسط في منطقة كانت تنتشر فيها عملية لحفظ السلام، سيأذن المجلس بإخلائها فورا. وهذا لن يعني أن مصداقية العملية أو مصداقية مجلس الأمن أو مصداقية الأمم المتحدة يشكك فيها. وإنما سيعني ببساطة أن حفظ السلام لا يمكنه أن يفعل المزيد.

ومع ذلك، في سيراليون، يضع مجلس الأمن ولايات تجعل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تشتبك مع الجبهة الثورية لإجبارها على العودة إلى اتفاق لومي للسلام. وفي كلتا العمليتين، تفصل الأمم المتحدة بين طرفي الصراع. وبالنسبة لأية عملية لحفظ السلام ليس هناك فرق، إلى حد ما، بين صراع بين الدول وصراع في داخل دولة بذاتها. والحياد والموافقة أساسيان في كل حالة مثل غيرها. ونحن نحث المجلس على أن يضع في اعتباره هذا عندما يصوغ، بل حتى بشكل أكبر عندما يعدل، ولايات حفظ السلام. وكما تعلم كل دولة مساهمة بقوات لها خبرة، في حفظ السلام، من الأفضل عدم التحول من الكلاسيكية إلى الرومانسية.

وطوال الأربعين سنة الأولى من حفظ السلام، اتبعت الأمم المتحدة قاعدة غير مكتوبة في حفظ السلام، ذكرها الأمين العام للجمعية العامة عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة للطوارئ، وهي أول عملية لحفظ السلام. وكما يذكِّر الفصل المتعلق بهذه القوة في ''الخوذ الزرق''، وهو كتاب نشرته إدارة شؤون الإعلام:

> ''تستبعد القوات التابعة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو لأي بلد له مصلحة خاصة في الصراع، لأسباب جغرافية أو غيرها''. (الطبعة الثالثة، الصفحة ٤٢)

الأعضاء الدائمون لم يشاركوا لأن الأمم المتحدة أرسلت – من ناحية شكلية – حفظة السلام التابعين لها في ختام الحروب التي كانوا يشنونها بالوكالة. والدول المجاورة والإقليمية استبعدت لأنها لم يكن من الممكن – بالتحديد – أن تكون غير مهتمة. وقد تفهمت الأمم المتحدة، بحق تماما، أن حفظ السلام الناجح لم يكن من الممكن القيام به إلا بواسطة البلدان التي كانت محايدة و لم تكن لها مصالح تسعى إلى تحقيقها.

هذه القاعدة الأصلية كسرت مرارا في السنوات الأخيرة، باختيار الأمم المتحدة الآن عناصر فاعلة إقليمية، وإن كانت بطبيعة السياسات في الغالب جزءا من المشكلة وليست جزءا من الحل. وكانت لهذا أصداء على أكثر من عملية واحدة من عمليات حفظ السلام، لكن يبدو أن الدروس لم يستفد منها.

ومن بين الحالات الثلاث التي شملتها الدراسة في ورقتكم – سيدي الرئيس، درست تجربة الأمم المتحدة في ليبريا دراسة عميقة في الكتاب الذي نشرته في العام الماضي جامعة الأمم المتحدة بعنوان ''حفظة السلام، والسياسيون، وأمراء الحرب''. وهذا طرح النقطة البالغة الأثر بأن الصراعات داخل الدول تنتشر غالبا بلا استثناء عبر الحدود. ولقد عبر المشردون الحدود؛ وأصبح اللاجئون رهينة في لعبة أكبر؛ واستخدم أمراء الحرب أراض أجنبية مجاورة كملاذات آمنة؛ ونتيجة لهذا، أصبحت الدول المجاورة والقوى الإقليمية في تلك الحالات جزءا من الصراع بشكل أكبر حتى مما كان عليه الحال في حروب سابقة بين الدول.

وفي أفريقيا، اتجه المجلس أكثر ما اتجه نحو الحلول الإقليمية. والدراسة التي وزعها في أوائل هذا العام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المسماة بشكل بالغ الأثر ''صنع السلام في أفريقيا: القدرات واستحقاق اللوم''

طرحت أن أفارقة كثيرين يعتقدون أن هذا هو الحال لأن الدول العظمى لا تريد التورط في أفريقيا. الأقاليمية طريقة للتخلص الذاتي، لكنها تجعل حفظ السلام صعبا بشكل كبير على الأمم المتحدة وعلى بلدان مثل الهند التي تشارك في كل عملية تقريبا في أفريقيا.

إن الأفارقة يرون المشكلة بوضوح. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، التي جُرّ جيرانها إلى الصراع، اتفق مؤتمر القمة المصغّر لأطراف الصراع الذي عقد في طرابلس في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كنقطة أولى في إعلانه على أن ''توزع قوة أفريقية محايدة فورا في جمهورية الكونغو الديمقراطية''. وبالتحديد، ما من بلد من البلدان الإقليمية المنخرطة الآن في الصراع يمكن أن يُشرَك في عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، كما أن الأمم المتحدة لم ترتكب أبدا خطأ دعوة تلك البلدان إلى إدخال قواتها في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المؤسف حقا أن هذه الممارسة الحساسة بصورة فائقة تم تجاهلها في أماكن أخرى في أفريقيا تجاهلا أحمق. والمصالح الإقليمية ستطرد مَن ليست له مصلحة، ويصبح صنع السلام في هذه الظروف أداة معيبة.

إن كل عملية من عمليات حفظ السلام تقريبا تبنى الآن على أنشطة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإندماج، لكن على عكس هذه الأنشطة المألوفة لدينا هنا، ما تسفر عنه غالبا هو نوعية مشكوك فيها. واستنادا إلى التجربة الليبرية تتساءل دراسة جامعة الأمم المتحدة عما إذا كان نزع السلاح ينبغي أن يكون أولوية عندما يولّد تسريح محاربين جرحى في مجتمع جريح مشاكله الخاصة به، وتكون إعادة الاندماج مستحيلة بدون إتاحة فرص اقتصادية. وتقول الدراسة إن الإصرار على نزع السلاح لم يكن مفيدا في ليبريا ولم يكن فعالا. فبدون أمن أو عمالة لم يتخل الشباب عن الأسلحة التي يعتمدون عليها في حياتهم ومعيشتهم. وفي سيراليون، كان نزع السلاح السبب الذي دفع بالجبهة الموحدة الثورية إلى العودة إلى العنف.

وربما يكون المهم بالنسبة للمجلس أن يبعث منذ البداية قوة لحفظ السلام كبيرة ومسلحة تسليحا جيدا بحيث لا توفر إحساسا بالأمن للجميع فحسب، وإنما تكون قوية جدا بوضوح بحيث لا يمكن لأي فريق أن ينبري لها. وقوة كهذه فحسب، على غرار تلك القوات التي أرسلتها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى البلقان قبل أن تنتقل المهمة إلى الأمم المتحدة، من شأنها أن تدفع قادة الفصائل إلى أن يترعوا السلاح. ومع ذلك، لم يكن المجلس، حتى الآن، سخيا منذ البداية، ليأذن بوزع قوات بالأعداد والنوعية التي يحتاج إليها بعد نشوب أية أزمة. ولقد كان هذا حقا اقتصادا زائفا؛ والثمن دفعته الأمم المتحدة، وحفظة السلام ودفع معظمه جميع الضحايا المدنيين للصراع المستأنف.

وخطاب الوداع الذي وجهته إلى مجلس الأمن منذ أيام قليلة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أبرز التناقضات بين احتياجات حفظ السلام واحتياجات الإغاثة الإنسانية.

ووكالات الإغاثة تصل إلى موقع الصراع قبل وقت كبير من وصول موظفي حفظ السلام. وعليها أن تتوصل إلى حلول مؤقتة مع الأطراف طيلة الصراعات. وقد تكون عملياتها هزيلة مثل المستفيدين منها، ولكنها تقوم بوظيفة حيوية، وبمجرد إحلال السلام، تود توسيع نطاق عملياتها، وتتساءل بشكل معقول لماذا يراهن السكان المحليون على السلام إذا لم يجلب لهم السلام فوائد مباشرة؟ وبمجرد وصول قوات حفظ السلام تتوقع منها أن تكفل تنفيذ عمليات الإغاثة دون عائق وعلى نطاق واسع.

ومن المؤسف أن المشاكل تبدأ من هنا. فإن أمراء الحرب يؤمنون بأن نفوذهم سيتلاشى إذا ما فقدوا سيطرتهم على من يحصل على ماذا في مناطق نفوذهم، ويقاومون زيادة الأنشطة الغوثية التي يستبعدون منها. وإذا أصبحت قوات حفظ السلام قنوات للمعونة، يرى فيها أمراء الحرب خصوما لهم. وإذا ما رفضت قوات حفظ السلام تقديم المساعدة، تشكو وكالات الإغاثة بمرارة من أنها غير مفيدة، وتزداد الضغوط في المجلس لإصدار ولايات تطلب على وجه التحديد من القوة أن تيسر توفير المساعدة الإنسانية. وفي كلتا الحالتين تغوص عملية حفظ السلام في مستنقع.

وأن يكون للمجلس دافع إنساني أمر طبيعي، بيد أن تنفيذ أعمال الإغاثة الإنسانية من خلال حفظ السلام يقوض عمليات الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام على حد سواء. ودائما ما تنفذ الوحدات الهندية لحفظ السلام أعمالا للإغاثة الإنسانية مع حكمها على الأوضاع المحلية على ضوء الخبرة، وذلك يمكنها من الوصول إلى المجتمع المحلي ويجعل عملية حفظ السلام عملية مرئية ومقبولة،ويبعد السكان ببطء عن أمراء الحرب. ومع ذلك فإن الإسراع بجلب المواد الغوثية، بما في ذلك من خلال القوافل العسكرية، عادة ما يؤدي إلى المزيد من المشاكل. والأزمات التي تتفجر تكفل مغادرة مقدمي المعونة، ويغوص موظفو حفظ السلام في مستنقع دون أن يكون هناك احتمال لخروجهم منه في المستقبل المنظور.

وفي إشارة إلى الحظر المفروض على الماس في أنغولا وسيراليون، يطلب إلى المجلس في ورقتكم، سيدي الرئيس، أن يستخدم كل ما لديه من قوة وبشتى الأشكال لمساعدة عمليات حفظ السلام على تنفيذ ولاياتها. واندراج هذه القرارات في نطاق ولاية المجلس أمر قابل للمناقشة؛ كما أن مسألة ما إذا كانت تدعم أصلا عملية حفظ سلام ما لم تحسم قط. ومن الواضح أن الحظر المفروض على الماس في سيراليون قد أقتضى قيام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بمهام غير متوقعة وبالغة الطموح والخطورة كذلك غير ملائمة لموظفي حفظ السلام. وكما يرى المجلس من المذكرة الموجهة من البعثة الدائمة لأنغولا إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/998) لم يتم وضع حد لاستخدام الماس في الصراع إلا بعد أن انتزعت الحكومة الأنغولية من يونيتا السيطرة على مناطق استخراج الماس. وفي سيراليون بقي أن نرى ما إذا كانت الجبهة الثورية المتحدة ستسلم حقيقة حقول الماس؛ وإذا لم تفعل وطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تستعيد سيطرتها عليها بالقوة، فإن أهداف عملية حفظ السلام ستخضع لتغيير جذري.

وفي أفغانستان، يعتقد أن البيع غير المشروع للمخدرات يؤجج الحرب. وذلك ينطبق أيضا على بعض الصراعات في أمريكا الوسطى. ومن المفارقات الغريبة أنه لأسباب ترجع إلى كون هذه المنتجات غير مشروعة تماما، لم يبذل المجلس أي جهد لتحريمها بوصفها ''مخدرات مستخدمة في الصراع''. فهناك ''أخشاب مستخدمة في الصراع'' أيضا في غرب أفريقيا و ''كوبالت مستخدم في الصراع'' في أفريقيا الوسطى. ما هي إذن القوة الدافعة وراء عمل المجلس؟ لا يمكن للمجلس أن يوقف كل نشاط اقتصادي غير مشروع يعتقد أنه يشكل قوة دافعة وراء صراع ما؛ وهناك إغراء على اللجوء إلى استخدام الرموز. والنتيجة النهائية هي أنها لن تساعد عملية حفظ السلام، بل تلقي على كاهلها مسؤوليات لا يمكن أن تضطلع بها.

وفي ورقتكم، سيدي الرئيس، يُطلب إلى المجلس أن يشكل عمليات حفظ السلام على نحو يكفل أن تترك وراءها سلما دائما. فذلك مطلب كبير. وقد أوضحت السيدة أوغاتا المشكلة بشكل كامل. وذكرت المجلس بأن هناك فجوة كبيرة بين توفير الغوث في الحالات الطارئة

وتنفيذ برامج التنمية والتعمير الطويلة الأمد، وأن من الممكن أن تفلت الأمور خلال هذه الفجوة الزمنية وأن تعود إلى ما كانت عليه مع استئناف الصراع. هل يكمن الحل إذن في الإبقاء على عمليات حفظ السلام حتى مرحلة متقدمة من أعمال التعمير؟ ذلك لا يمكن أن يدوم أيضا لأسباب شرحتها السيدة أوغاتا.

وتتباطأ الوكالات الإنمائية في الحضور بمجرد أن تنتهي الأزمة وبمجرد أن يصبح البلد غير رائج. وفي الواقع، فقد أوضحت التجربة في هذا الصدد أن عمليات حفظ السلام تقع ضحية لنجاحها هي ذاتها. ومع استتباب السلم يتناقص اهتمام وسائط الإعلام ويتلاشى معه اهتمام المانحين. ومثال على ذلك الحالة في هايتي، إحدى دراسات الحالات الواردة في ورقتكم، سيدي.

ويقول جميع المانحين وبشكل معقول إنهم يودون أن يروا قبل أن يستثمروا أموالهم قدرا ما من الأمن. ولكن بدون استثمار لا توجد أعمال وبالتالي لا يتم التسريح أو الدمج ولا يتوفر الأمن الحقيقي - ولا يتحقق بدوره السلام الدائم. بيد أنه عندما تهيئ عملية ما لحفظ السلام الأوضاع اللازمة لعودة السلام، يؤدي عدم وجود أزمة إلى عدم اهتمام المانحين. وينبغي وضع حد لهذه الحلقة المفرغة ولكن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تفعل ذلك. وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع لا يمكن أن يتحقق عن طريق حفظ السلام. فهو لا يندرج في نطاق ولاية المجلس ويمثل عملا طموحا أكثر مما يلزم بالنسبة إلى عملية لحفظ السلام.

وأحداث الصومال هي الأكثر توضيحا للدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام في قرارات المجلس. فإن التغطية التلفزيونية البشعة أتت في البداية بالأمم المتحدة إلى الصومال ثم أرغمتها على الخروج منها. والتلفزيون يثير المشاعر، ولكن الخضوع للمشاعر ليس من حسن السياسة، ولا سيما إذا ما زادت الضغوط للقيام بعمل سريع نتيجة لذلك. وليس هناك إلا عدد قليل جدا من الدول الأعضاء في المجلس تساهم بقوات كبيرة، وهناك اتجاه إلى استخدام عمليات حفظ سلام في أية مأساة تظهر على الشاشة. وذلك يؤدي إلى ظاهرة ''تطور البعثة'': وهي التغيرات التي تطرأ على ولاية ومهام عملية ما لحفظ السلام، استجابة إلى الضغوط الإعلامية والسياسية التي تطالبها بأن تفعل إما ما لا يمكن أو لا ينبغي أن تفعله.

وفي هذه المسألة، يتشاطر المسؤولية الأعضاء الدائمون وغير الدائمين. وفي أحيان كثيرة، يقوم الأعضاء غير الدائمين الذين ليس لدى معظمهم القدرات التي يملكها بعض الأعضاء الدائمين على جمع المعلومات ويعتمدون على تقارير وسائط الإعلام ويخضعون لتأثيرها أكثر مما يفعل الأعضاء الدائمون، بإرغام المجلس على العمل بدون تريث مما يؤدي إلى نتائج مؤسفة بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام. وفي البوسنة، قامت الدول غير الأعضاء في استجابة لتغطية وسائط الإعلام، بالإصرار على تسمية ''الملاذات الآمنة'' التي كما اتضح في سربنسكا، لم تكن آمنة أو ملاذا؛ وأدرك البعض في وقت متأخر جدا أنهم كانوا على خطأ. وفي سيراليون في وقت سابق من هذا العام، طلب الأعضاء غير الدائمين تعديل الولاية القائمة على الفصل السابع بمجرد أن تفجرت الأزمة، رغم أن المساهمين بالقوات كانوا يعلمون أنها ستؤدي إلى نتائج مؤسفة.

ومن الضروري أن يتشاور المجلس على نطاق أوسع بكثير مما يفعله الآن قبل أن يغير ولاية ما. والمساهمون بالقوات هم من القوى الفاعلة الأساسية التي هي أحسن معرفة بالحالة على أرض الواقع من معظم الدول الأخرى والتي هي أيضا على صلة يومية بالتطورات ويمكنها أن تقدم المشورة القائمة على التجربة العملية فيما يتعلق بما ينبغي فعله، بيد أنه نادرا مايقوم المجلس باستشارتها، أو إذا

ما استشيرت لا تؤخذ نصيحتها مأخذا جادا إلا فيما ندر. وفي أية عملية مناسبة تديرها حكومة وطنية، لا تعدل السياسة إلا على ضوء التقارير الميدانية. وأحث المجلس على أن يواصل القيام بحوار ذي مغزى مع المساهمين بالقوات لأنهم الذين يؤدون العمل كما أن القوات المحترفة تريد أن تتأكد من أنها ستقوم بالعمل على نحو سليم، وأنها ستغادر المكان بمجرد إتمامه. ونصيحتها ستكون سليمة وموضوعية وغير متحيزة؛ وسيستفيد منها المجلس.

وأود أن أقول إن من الضروري أيضا ألا تستمر عمليات حفظ السلام بعد أن يصبح دورها غير مفيد؛ وعليها أن تغادر المكان قبل أن يوضح المضيف لها أن وجودها لم يعد موضع ترحيب، فذلك خروج غير كريم. وقد انتهت الأغلبية العظمى من العمليات التي أنشئت على مر السنوات الخمسين الماضية دون أضرار للبلدان المعنية بصفة عامة. وينبغي ألا تتخذ من عمليات السلام ركيزة أو أن تصبح وسيلة لاستمرار الصراع؛ فإنها تخاطر حينئذ بأن تصبح نبوءة تحقق نفسها بنفسها.

والحالات التاريخية في ورقتكم، السيد الرئيس، يمكن أن يبلورها المجلس على نحو مفيد باستيعابه للدروس التي يجب استخلاصها من إنهاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وفي كلتا الحالتين، قررت الحكومتان المعنيتان في وقت معين أنه لا فائدة لعمليات حفظ السلام. ورحبتا بوجود الأمم المتحدة في بلديهما، على ألا ترأسه بعد ذلك عملية لحفظ السلام. ولم ترغب الأمانة العامة، ولا المجلس في ذلك. ومرة أخرى، إذا كان المجلس أمينا مع نفسه، فسيوافق على أن الاستياء كان له بعض الدور هنا.

ولما كان المجلس يقرر موعد إنشاء عملية ما لحفظ السلام، وموعد إنهائها، فإنه لا يرغب في أن يقرر الطرف المستفيد ما هو الأفضل بالنسبة لها. وبالمثل، فإن هذا هو موقف الأمانة العامة. ومن محاسن الصدف أن الحكمة تغلبت في حالتي أنغولا ورواندا، وسحبت عمليتا حفظ السلام عندما وضحت الحكومتان أنهما لا تريدان العمليتين بعد ذلك هناك. وهذا أيضا درس ينبغي للمجلس أن يستخلصه: الخروج بتواضع.

وإذا كان لعملية من عمليات حفظ السلام أن تنتهي بنجاح، دون أي اختتام مروع، فإننا نعتقد أن المبادئ التالية ستكون ذات نفع كبير للمجلس. فيجب عليه، قبل إنشاء أية عملية، أن يتأكد من معقولية الشروط والإطار الزمني لاتفاقات السلام التي يفترض أن ترصدها الأمم وتساعد على تنفيذها. وينبغي للمجلس أن يجري استشارات على نطاق واسع في المنطقة، وداخل البلد، لكي يضمن أن جميع الأطراف الرئيسية تؤيد الاتفاق تأييدا فعليا. وينبغي للمجلس أن يشرح لجميع الأطراف الدور الذي ستضطلع به عملية حفظ السلام، وأن يحصل على موافقتها. وينبغي للمجلس أن يختار الجهات المساهمة بقوات من بين تلك التي لا مصلحة مكتسبة لها في البلد المعني، والتي لها جيوش محترفة، وغير سياسية، وتتسم بالانضباط، ومجهزة تجهيزا جيدا. فإرسال قوات لا تحظى بالكفاءة هزيمة ذاتية تماثل إرسال قوات مسلحة معتادة على الاستيلاء على السلطة في بلدها من أجل تعزيز تسويات ديمقراطية في الخارج.

وينبغي للمجلس أيضا أن يستشير عن كثب الأطراف المساهمة بقوات في كل مرحلة من مراحل العملية، وأن يبني قراراته على أساس نصائحها. ويجب أن ينشر قوات كافية بحيث تتمكن العملية، بسرعة وبوضوح، ومن خلال وجودها، من توفير الأمن حيث لم يكن موجودا. وبمجرد أن يستتب شعور عام بالأمن، وتثق جميع الفصائل بأنها لن تصبح ضعيفة إن نزعت سلاحها، ينبغي للمجلس أن يتحرك لكي يضطلع بترع السلاح، والتسريح، والإدماج على نحو

ترتاح إليه جميع الأطراف. وينبغي للمجلس، من خلال وجوده الذي يبعث على الهدوء، أن يهيئ بيئة يمكن أن يتحسن فيها بإطراد توصيل المساعدة الإنسانية، دون تسرع، ودون أن يشارك مباشرة في وجه معارضة ممكنة لتوصيل المساعدة. وبمجرد قرب اكتمال نزع السلاح، وتأكيد حياد عملية حفظ السلام، يمكنه، إذا استدعى الأمر، أن يتحرك صوب اتخاذ الإجراءات التي توصف بأنها معاونة للسلطة المدنية.

وعندما يكون هناك ترتيب سياسي شامل، أو عندما تطلب حكومة مستقرة في الحكم إلى عملية حفظ السلام أن تغادر - وهي العملية التي أنشئت بموافقة تلك الحكومة، فمن الواجب إنهاء هذه العملية، رغم بقاء المهام الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبناء السلام بعد انتهاء الصراع سيستمر سنينا طويلة، ولكن عمليات حفظ السلام ستكون سلفة. ويجب عادة أن تكون قد انتهت قبل مدة طويلة عندما تبدأ هذه العملية أداءها الكامل.

ونتمنى للمجلس كل النجاح في مهامه. ونشكركم، السيد الرئيس، على حضوركم اليوم هذه المناقشة. وأفترض أنكم تمثلون اليوم جميع الممثلين الدائمين الآخرين في المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل سلوفاكيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ويود وفد بلادي أيضا أن يضم صوته إلى أصوات مَن تكلموا قبله في تقديم الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وربما يكون هذا أفضل توقيت لعقد هذه الجلسة. ونثني على وفد هولندا لتحضيره ورقة مثيرة للأفكار بشأن مناقشة اليوم.

ولا بد أن نعترف، ونحن على عتبة الألفية الجديدة، أن عددا من البلدان والمناطق لا يزال مصابا ومهددا بصراعات وتوترات. ولا توجد أهداف للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أكثر نبلا من تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. والاستجابة المناسبة، التي تأتي في حينها، لحالات الصراع ضرورية لمنع تدهور الحالات ولتحقيق الهدف النبيل لإرساء السلام الدائم. ومع ذلك، يجب أن نتفق على أن النتيجة المرغوب فيها لا يمكن أن تتحقق في غياب الاستراتيجية الصحيحة.

ونتشاطر الرأي، الذي أثبتته التجربة مؤخرا، وهو أن عملية حفظ السلام، بوصفها أحد الأشكال الأساسية للمساعدة الدولية في حالات الصراع المعاصرة، لا يمكنها أن تحقق نتائج إيجابية إلا إذا بنيت على أساس ولاية محددة بوضوح، وقابلة للتحقيق، وتصور متطلبات الحالة قيد النظر. ولن يتحقق النجاح أو تتعزز مصداقية الأمم المتحدة في جهودها لإرساء السلام في جميع أنحاء العالم إلا عن طريق التصميم والتطوير الجيدين لاستراتيجية مشاركة عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة بحيث تتضمن توفير الولاية الكافية والموارد الواجبة لهذه العمليات.

ونعتقد أن إنشاء ولاية واضحة لعمليات حفظ السلام مسؤولية أساسية تقع على عاتق مجلس الأمن، بدعم قوي من الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، يجب على الأمانة العامة ومجلس الأمن أن يتبعا الأساليب اللازمة والمناسبة المتاحة لهما. وتشمل هذه الأساليب، ضمن جملة أمور، بعثات تقصي الحقائق، وبعثات من مجلس الأمن، وممثلين خاصين للأمين العام للحصول على المعلومات الواجبة والصحيحة التي تصور الحالة الواقعية في الميدان. وينبغي

للمعلومات التي يجري الحصول عليها أن تناقش بصراحة بغية التعرف بصدق وعلانية على المشاكل الموجودة، والسعي لإيجاد الأدوات اللازمة لمعالجة المشاكل وحسم حالات الصراع. ونعتقد أنه يمكن لهذا النهج أن يؤدي إلى تحديد الأهداف اللازمة لإنشاء ولاية واضحة لبعثة مقترحة. وفي نفس الوقت، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفادي المشاكل غير الضرورية وتقليل الحاجة إلى تغيير ولاية البعثة، أو حتى سحب البعثة قبل أن تحقق أهدافها.

ومن الواضح أنه يجب إعطاء البعثة ولاية يمكن تحقيقها، فضلا عن الموارد الكافية التي تمكنها من تحقيق أهدافها. ونرى أن إنشاء هذه الولاية يجب أن يقوم على أساس التعاون الوثيق والمتبادل بين مجلس الأمن، بوصفه صانع القرار، والبلدان المساهمة بقوات والمشاركة في تنفيذ ولاية عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، لكي نتقدم على هذا النحو، ولكي نتمكن من دعم النوايا الحسنة التي تشكل أساس نشر بعثات الأمم المتحدة، يجب على الدول الأعضاء أن تكون لديها القدرة والعزم على تقديم القوات المعدة إعدادا كافيا للمهام المنوطة بها، مما يدعم كذلك قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمهام التي يطلب منها أن تؤديها.

وفي هذا الصدد، نتشاطر ونؤيد الرأي القائل إنه يجب على الدول الأعضاء أينما كان ذلك ممكنا، أن تتعاون تعاونا فعالا ومتبادلا يمكنها من تشكيل قوات مدربة ومجهزة بشكل كاف. ونشجع الأمانة العامة كذلك على مساعدة الدول الأعضاء وتيسير هذا التعاون. وبالمشاركة الفعالة من الأمانة العامة، يجب أن يطبق هذا المفهوم أيضا على تدريب القوات التي ينتظر مساهمتها قبل نشرها، إذا لزم الأمر، كجزء من استراتيجية عامة لنشر البعثات.

ولا شك في أن عملية السلام لا تكتمل، وأن تعاون المجتمع الدولي ومساعدته لا يمكن أن تتوقف بعد استعادة السلام. ولا يمكن تحقيق أو صون النتائج الدائمة والسلام والتنمية المستدامين ذاتيا في غياب المتابعة. وهذا يفترض الانتقال الواضح والسلس لعمليات حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع بحيث يتناول جميع العوامل والاحتياجات المتعلقة بالتوطيد والتنمية، مما يحافظ على الزخم الذي طورته عملية حفظ السلام. ونوافق على الرأي القائل إنه يجب على مجلس الأمن أن يبقى مشاركا خلال جميع مراحل هذه العملية.

ولدى الأمم المتحدة أدوات متنوعة تحت تصرفها لمنع الصراعات وحلها. وبينما نرحب بكل نهج جديد ومبتكر يمكنه أن يعزز جهودنا الرامية إلى إرساء السلام، وبينما نوافق على هذا النهج، يجب علينا، عند معالجة أية حالة معينة، أن نفتح صندوق الأدوات الموجودة على مصراعيه، ونأخذ جميع الأدوات اللازمة وفقا لما تتطلبه الحالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

السيدة ميرناهان (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، كما فعل الآخرون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة خلال فترة رئاسة هولندا. فهي مبادرة تتسم بسعة الخيال، وكما أبرز الكثيرون، بجودة التوقيت إلى حد بعيد.

وقد أصغينا بعناية إلى الكلمات السابقة ونوافق على كثير من النقاط التي أُعرب عنها بشأن الحاجة إلى تحسين استراتيجيات اتّقاء الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، وتوضيح الولايات، والدقة في تحديد الأهداف، والحاجة إلى الأخذ بنهج متعدد التخصصات إزاء نوعية الصراعات التي نشأت في الأعوام الأخيرة، وإلى تعزيز قدرة الأمانة العامة،

ولا سيما قدرتها على تقديم المساعدة للمجلس فيما يقوم به من صنع القرار.

ويضطرنا العنوان الذي اخترتموه لورقتكم، سيدي الرئيس، للنظر مليا في كيفية استعمالنا للكلمات قيد البحث، وأنتم على حق تماما في توجيه الاهتمام إلى ظلال المعاني المحيطة بالعبارة ''استراتيجية الخروج''. ويبدو لنا أن استراتيجية الخروج الجيدة لعملية من عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن تكون هي الاستراتيجية التي تعد بآفاق واضحة للسلام المستدام، بل التي تكون قد تمّت فيها معالجة أسباب المشكلة الأصلية على نحو يعطي بوادر معقولة على أن هذه المشكلة لن تتكرر. ويترتب على ذلك أن استراتيجية الخروج الجيدة هي أيضا استراتيجية الدخول الجيدة، التي يتم فيها تحليل المشكلة تحليلا شاملا، ويتوافر لدى أطرافها الاستعداد لقبول التدخل الدولي، ويتم تناول أسباب المشكلة، وذلك وفقا للصيغة التي وردت في تقرير الإبراهيمي، في سياق ولاية واضحة موثوق بها وقابلة للتحقيق، وتطبيق تدابير مناسبة لبناء السلام، حتى يتسنى لعملية حفظ السلام الانسحاب، تاركة وراءها عملية من شأنها، مع استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، وربما عن طريق سبل أخرى، توطيد دعائم السلام.

بيد أننا نتكلم، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، عن صراعات شديدة التعقيد، متعددة الأوجه، ترجع جذورها إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بقدر ما ترجع إلى المنافسات العسكرية الصرفة. ولكل مشكلة سماتها الخاصة، وكثيرا ما يكون من العسير في عالم الواقع، أن يُرى بوضوح الطريق إلى النتائج المرجوة.

وتنطوي فكرة الرد السريع ذاتها، التي يتدخل المجتمع الدولي بموجبها على عجل في الحالات الحرجة، على أن الأوضاع اللازم توافرها لإنهاء التدخلات قد لا تكون على قدر كبير من الوضوح في البداية. وقد يتعين في لحظة معينة، وحين تتاح الفرصة لذلك، إيلاء الأسبقية لضرورة إنقاذ الأرواح بشكل فوري، على الإمعان في التحليل. ولا بد من إجراء التحليل، بطبيعة الحال، غير أننا قد لا نحظى بترف الانتظار حتى يكتمل هذا التحليل قبل القيام بإجراء.

لذلك فإن البعثات التي يوفدها مجلس الأمن إلى مناطق العمليات لن تقتصر على توفير المعلومات من مصادرها المباشرة، وإنما ستتيح للمجلس إنجاز تقييمه للأوضاع على أرض الواقع ولمتطلبات الحالة، بما في ذلك احتمال تنقيح الولايات الممنوحة. ومن ثم فإننا نرحب ترحيبا شديدا في هذا الصدد، شأننا في ذلك شأن بعض المتكلمين الآخرين، بإيفاد مجلس الأمن لبعثات إلى مناطق العمليات.

كذلك من شأن أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة، لو كنا في عالم مثالي، أن يشتركوا في تحليل مصادر التهديد الموجه للسلام والأمن الدوليين وطابع هذا التهديد في أي حالة معينة. ولكن فرادى الأعضاء في المجتمع الدولي سينظرون حتما إلى المشاكل المحددة من منظوراتهم الخاصة. ومع ذلك فرغم اختلاف مصالحهم أو وجهات النظر التي يتخذونها، وهي خليقة جدا بأن تجعلهم يقيسون الأخطار التي تتهدد السلام والأمن بمقاييس مختلفة، يجب عليهم أن يفعلوا كل ما في وسعهم للاستجابة لمتطلبات الحالات المعينة استنادا إلى فهم مشترك. وينبغي لذلك أن يستند المجلس في وضعه للولايات أساسا إلى التحليل وليس إلى اعتبارات أخرى.

ويمكن أن تؤدي مسألة التكاليف أحيانا إلى الرغبة في وضع نهاية قد تكون سابقة لأوانها لعملية من عمليات حفظ السلام. وفي رأينا أن هذا شيء يؤسف له على الدوام. إذ يجب أن يكون المجتمع الدولي دائما على استعداد لتقديم

الموارد الضرورية التي تسمح بإنهاء عمليات حفظ السلام بشكل ناجح حيثما أمكن. بيد أن هذا لا يعني أن اعتبارات التكلفة لا أهمية لها، ولسنا من السذاجة بحيث نقترح شيئا كهذا. فمن المؤلم للدول الأعضاء، التي يسهم في عمليات حفظ السلام دافعوا الضرائب فيها، ويسهمون في كثير من الحالات بمبالغ كبيرة لتمويل التعاون الإنمائي، أن ترى أطراف الصراع ترفض الاشتراك بشكل مُجد في مفاوضات لتحقيق السلام أو تقاوم تنفيذ عملية السلام بشكل فعال. ومن المؤلم بصفة خاصة أن نرى استغلال بعض الأطراف والزعماء لاضطراب الحالة من أجل الاستفادة الشخصية من الموارد التي ينبغي استخدامها على الوجه السليم لفائدة الذين يعانون من الحرب ومن الصراع المدني.

وهكذا، فمجمل القول إن النهج الذي يستند إلى حافز التكلفة فحسب ليس بنهج مناسب. ولا يعني هذا بالطبع ألا يشكّل الاهتمام الملائم بالتكلفة جزءا من حل مشكلة من المشكلات.

فالعالم يفتقر إلى الكمال. ولو كان كاملا لما احتجنا إلى حفظ السلام. وسيتعين دائما أن يُراعى هذا الأمر في النهج الذي نأخذ به إزاء فرادى الحالات.

ونتفق تماما مع غيرنا ممن سبقونا إلى الكلام على حاجتنا إلى إجراء مزيد من التحليل المفصّل للحالات، وربما إلى مزيد من اشتراك أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة في ذلك التحليل. بيد أن هذا النهج لا يصلح لجميع الحالات، ولذلك فعلينا، لكي نكون عمليين، أن نراعي المشاكل التي تنشأ في عالم متنوع المصالح متباين التصورات؛ ولكننا ينبغي بنفس الدرجة أن نلزم جانب الحذر من أن ندع هذه الأمور تصيبنا بالشلل.

ليست هذه سوى بعض الأفكار التي نشأت عن نظرنا في بعض النقاط التي أثيرت في وقت سابق خلال هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أشكر مملكة هولندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن ما يطلق عليه استراتيجية الخروج لبعثات الأمم المتحدة. ونتفق بلا حدود مع ما قيل من أن العبارة ''استراتيجية الخروج'' تفتقر إلى الوضوح وقد تكون مضللة. ولذلك، نود سيدي الرئيس أن نثني عليكم لمبادرتكم باستكشاف المنطقة الغامضة التي تفصل بين النهاية الرسمية لبعثة الأمم المتحدة وبين تحقيق البعثة لأهدافها.

ونعرب عن تقديرنا للنهج الذي انتهجه الوفد الهولندي في الإعداد والتوزيع المسبق لورقة مرجعية عن الموضوع ''لا خروج بلا استراتيجية'' لأجل مناقشة اليوم. ويتضمن الجزء النظري ودراسة الحالات الإفرادية الثلاث الواردة فيه أسئلة ثاقبة، فضلا عن تصنيف للدروس المستفادة فيما يتعلق بإنشاء ولايات العمليات وتعديلها، وبصفة خاصة إنهائها. وليس من الضروري حتى الآن أن يكون قد أُوصي بتنفيذ بعض هذه الدروس، فضلا عن أن تكون قد نفذت بالفعل.

وفي هذا الصدد، نرى نحن أيضا عملية اليوم بمثابة مساهمة لها أهميتها في توفير حلقة مفقودة في تقرير الإبراهيمي عن إصلاح عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي حلقة لا يمكن أن توفرها مطالبة التقرير بـ ''ولايات واضحة ولها مصداقية وممكنة التحقيق'' (S/2000/809، المرفق الثالث، الفقرة ٤). وفي رأينا الذي اكتسبناه من تجربتنا في استضافة

خمس عمليات للسلام في بلدنا، نحن مقتنعون بأن ولايات مجلس الأمن يجب أيضا أن تحبذ وتعزز الأهداف النهائية المتمثلة في تحقيق سلام قادر على الاستدامة ذاتيا. وتتطلب هذه الغاية بطبيعة الحال استراتيجية مدروسة جيدا والتزاما لا يفتر من جانب جميع الأطراف المعنية.

وفي هذا الصدد، تفخر كرواتيا، كما تفخر الأمم المتحدة، بمثابرتها على الاضطلاع باستراتيجية شاملة لإنهاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بنجاح. ولنذكر، أنه في الوقت الذي بدأ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية، كانت المنطقة من كرواتيا المأذون بالقيام بعملياتها فيها لا تزال تحت الاحتلال.

ومنذ البداية، حدد مجلس الأمن ولاية واضحة وموثوق بها وواقعية، تستند إلى اتفاق عام ١٩٩٥ بين الأطراف المعنية وتتماشى معه. وهكذا، أكد المجلس في قراره المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ المهلة النهائية لمدة عامين لإنهاء البعثة. وفي هذه الحالة، كفلت نهاية البعثة التركيز والانضباط على السواء لعملية كانت متوقعة، وتم الاضطلاع بعدد من المهام المأذون بها، وأجدرها بالذكر، برنامج نزع السلاح. ولم تطلق هذه المبادرة في بداية العملية فحسب، وإنما استكملت أيضا بسرعة وبالتوازي مع الطريقة الإبداعية التي تجلت في برنامج إعادة شراء الأسلحة.

والعنصران الآخران اللذان لهما أهمية مماثلة في استراتيجية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا ذات الشُعب الثلاث هما: المساعدة الأمنية والبعثات السياسية التي نشأت نتيجة إنهاء عملية الأمم المتحدة، والاستراتيجية الوطنية والتدابير السياسية المتعلقة بإعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وقد خولت بعثة المتابعة المكونة من ١٨٠ فردا من مراقبي الشرطة المدنية، لفترة واحدة مدتها تسعة أشهر، بمهامها بناء على قرار مجلس الأمن المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بناء على طلب كرواتيا.

وثمة عنصر آخر، حظي بالترحيب والتشجيع من مجلس الأمن، ورصدته فيما بعد منظمة للأمن الإقليمي، يتمثل في تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية لجمهورية كرواتيا لإعادة إدماج الإقليم سليما.

ونستطيع القول، من منظورنا اليوم، إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا قد حظيت بجميع الشروط اللازمة الضرورية، وأهمها تعاون البلد المضيف. ومن ثم ساد الزعم بأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية كانت معا عملية فريدة ولم تكن تتصف بالتحدي على نحو خاص. ونحن نختلف مع هذا القول بكل احترام. ونرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن ينسب إليها الفضل لدورها في العمل الذي أُحسن أداؤه. ونحن مقتنعون أيضا بأن الفضل يرجع إلى مجلس الأمن. فقد كان الإعداد المناسب لولاية الأمم المتحدة منذ البداية وما أعقب ذلك من تعديلات لكي تتناسب الولاية مع الحقائق التي ظهرت في الميدان، جزءا من استراتيجية أحسن تحديدها كي تقود إلى تحقيق الأهداف النهائية وهي: تحقيق إعادة الاندماج السلمي والسلام المستدام في سلافونيا الشرقية.

ولأن مجلس الأمن لم تغب عنه رؤية هذا الهدف ولم يتردد في تحقيقه، فقد استطاع أن يتصرف بطريقة استشرافية ومرنة إزاء تطور عملية تنفيذ الأهداف المرجوة. وبهذه الطريقة لم يخرج المجلس عن سلوك المسار الذي حدده ولم يبعث بإشارات مضللة أو يسد الدروب المؤدية إلى عملية التطبيع، بل كان قادرا على إدراك الخطوات المشجعة في الميدان، وبذلك قام بتعزيز العملية حتى تنطلق في مسارها نحو الاكتمال بنجاح.

وتستضيف كرواتيا حاليا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، وهي آخر بعثات الأمم المتحدة الباقية في الميدان. ومنذ عام ١٩٩٢، ظلت منطقة بريفلاكا خاضعة لولاية الرصد التابعة للأمم المتحدة. وعلى مدى السنين، أحبطت محاولات الأطراف لتسوية مشكلة بريفلاكا الأمنية، حتى على المستوى المحلي بين سلطات كرواتيا وسلطات الجبل الأسود، بالرفض الذي لا يليق من نظام ميلوسيفيتش السابق في التخلي عن سياساته التوسعية.

وكما شهدنا في مناطق أخرى، فقد فشلت هذه السياسات فشلا ذريعا، ولكنها سقطت أخيرا قبل بضعة أشهر فحسب. ومع ذلك، لم تتخل كرواتيا أبدا عن هدف إعادة الأحوال الطبيعية إلى المنطقة الخاضعة لولاية الرصد التابعة للأمم المتحدة بأسرها وتحقيق رفاهها. وقد التزمنا معا، نحن وجيراننا في الجبل الأسود، بالتسوية السلمية لمشكلة بريفلاكا الأمنية على أعلى مستوى.

وعلاوة على ذلك، فقد وضعنا خططنا محددة وعملية لجذب المستثمرين لهذا الجزء المحتفظ بنقائه من المنطقة الساحلية لكرواتيا والجبل الأسود لإقامة منتجعات ساحلية بعضها يكمل البعض على جانبي الحدود الدولية. وقد اتفقنا أيضا على التمويل المشترك لإنشاء مرافق للجمارك وغير ذلك من المرافق عبر الحدود في بريفلاكا. وينبغي تنفيذ جانب من هذا المشروع تحت إشراف ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. ولدينا ثقة بأن السلطات الديمقراطية الجديدة في بلغراد ستمضي في اتباع نهجها البناء نحو جيرانها، ومنها هذا الموضوع أيضا.

ونحن ممتنون للأمين العام على اعترافه بإجراءات التطبيع الأخرى التي تمت في الميدان، على الرغم من عدم وضوح ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، ونرى أنه قد حان الوقت لأن يعجل مجلس الأمن بوضع ''استراتيجية للخروج'' لعملية الأمم المتحدة هذه. وآن الأوان لأن يساعد المجلس عملية التطبيع على نحو أكبر باعترافه بالحقيقة التي صدق عليها مرارا وهي أن الحالة الأمنية في بريفلاكا قد أصبحت مستقرة منذ سنوات وحتى الآن، وبتحديد موعد نهائي لإنهاء البعثة. وسيكون هذا القرار مستندا إلى استراتيجية من شأنها تعزيز استدامة السلم ومن ثم تركيز الجهود على استعادة الرفاهية إلى صناعة السياحة في منطقة دبروفنيك وخليج كوتور التي كانت مزدهرة ذات يوم.

مرة أخرى أشكركم، يا سيدي الرئيس، على إلقائكم الضوء الذي مست الحاجة إليه على العلاقة التي غالبا ما كانت غائبة بين إنهاء البعثة وتحقيق أهداف البعثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): هذه فرصة أخرى قد سنحت للتكلم عن موضوع هام يتصل بما حققته منظمتنا بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص من نجاحات تاريخية وما مُنيا به من فشل. ويود وفدي أن يهنئكم، يا سيدي الرئيس، على الورقة الملهمة التي قدمتموها وعلى الدعوة لهذه المناقشة. ويرى وفدي أن هذا الموضوع قد جرى تجاهله أو طرح جانبا أثناء جلسات المجلس السابقة، لا لأن الأعضاء لا يرون له جدوى، بل ربما لأن الموضوع نفسه يحمل في طياته قدرا كبيرا من الحاجة إلى تأمل الذات ومن ثم تحمل المزيد من المسؤوليات والمحاسبة على الفشل.

ومن حفظ السلام إلى بناء السلام ومن بناء السلام إلى بناء الدولة، ثمة أمور كثيرة يفترض أن تحدث وقرارات كثيرة ينبغي أن تتخذ. ومع ذلك، فالأمور لا تحدث دائما

كما كان ينبغي لها أن تحدث. وعندما يحدث ذلك لا تتخذ بالتالي القرارات التي تضمن استخدام هذه الخلفية الثرية من التجارب كأساس يكفل عدم تكرار نفس الأخطاء. وهناك أمثلة كثيرة تدلل على هذا.

ولذلك، يأتي موضوع ''لا خروج بلا استراتيجية'' كفرصة طيبة لجميع الأعضاء لكي يخبروا بعضهم بالحقيقة ولا شيء غير الحقيقة، ويتعلم بعضهم من بعض لأسباب عملية وواضحة. فإذا كان هناك من خروج ينبغي الإشارة إليه، فلنستعمل إذن هذه العبارة ''لنذهب، فقد أنجزنا العمل'' لا أن نشير إلى نهاية سلبية تتسم بالجبن وتتمثل في القول ''شكرا لله لقد وجدنا طريقا سهلا للخروج، فلنسرع إذن في الخروج''.

ومن المحتم على الأعضاء أن تكون لديهم نفس الإحساس بالمسؤولية وأن يظهروا ذلك الإحساس في كل ما يفعلونه في هذه القاعة وفي كل حالة من حالات حفظ السلام تدعون إلى تجهيزها وقيادتها إلى نهاية ناجحة. ولكي تفعلوا ذلك فإنكم بحاجة إلى الاستراتيجيات الصحيحة، والاستراتيجيات الصحيحة تنبع من التفكير الواضح، والولايات الواضحة القابلة للتنفيذ، والسوقيات الكافية، وأهم من كل ذلك الإرادة السياسية المستدامة لتحريك عضوية منظمتنا بأسرها إلى العمل.

فإذا اقترح عضو من الأعضاء الذهاب هنا أو هناك، فلتسأل نفسك فحسب: لأي سبب؟ وما الذي ترمي إلى تحقيقه؟ ولماذا نفعل ذلك ولا نفعل ما اتفقنا عليه من قبل؟ وهذه الطريقة المنهجية في التفكير، خطوة فخطوة، ومرحلة بعد أخرى، لن تقودنا إلى الكوارث أو الفشل. بل على العكس، ستقودنا إلى النجاح وهذا ما نرجو رؤيته مجتمعين، بمساعدة الجميع، أينما ينبغي أن نعمل.

ومن الطبيعي أن تؤدي التناقضات الموجودة في تاريخنا الحديث إلى الكيل بمكيالين وإلى الشعبية المحدودة التي تتسم بها أعمال منظمتنا. وبينما نهنئ مجلس الأمن على السرعة التي تم بها تجميع قوات حفظ السلام من أجل إثيوبيا وإريتريا، أود أن أذكر الجميع بأن هذا العمل يبدو في صورة طيبة بعد سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تتوقع أي من قوات حفظ السلام أن تحظى بهبوط سلس في أي بلد ما، ومن المؤكد أن هذه القوات يمكنها أن تتفادى الأسوأ وأن تؤدي أفضل عمل على الإطلاق، إذا كانت لديها استراتيجيات جيدة.

وتعرف الاستراتيجيات بأهداف وولايات واضحة وبسوقيات كافية وبإرادة سياسية، أدى عدم توفرها، ولا يزال يؤدي إلى حالات فشل متكررة. نعم، ينبغي أن نخرج ولكن يجب على المجلس أن يسأل نفسه عما إذا كان قد فعل ما كان يتعين عليه أن يفعله وعما إذا كان يشعر بالارتياح بما أنجزه. إذا كانت الإجابة بالنفي فأخشى ما أخشاه أنه سيصبح من الضروري طرح هذه الاستراتيجيات على الطاولة ومراجعتها. ومما لا شك فيه أن تقرير الإبراهيمي يبين أن الحالتين في سربرينتشا ورواندا كان من الممكن تفاديهما معا.

يرى وفد بلادي أنه حتى وإن كان أحباؤنا لا يمكن أن يعودوا إلينا فإنه يأمل بأن الدروس التي تعلمناها ستمكننا على الأقل من وضع استراتيجيات سليمة لمنع حدوث مآس مماثلة في المستقبل. فالكلمات وحدها لا تخدم أي هدف. ويجب أن تتبعها الأعمال. وعندئذ فإن السلم سيعني الكثير للشعب وللعالم. إن تقديم المساعدة من أجل التنمية في البلدان، بعد انتهاء الصراع، كما هو الحال في رواندا، أمر ضروري. وقد اقترح وبحق، تقديم هذه المساعدة في جميع التقارير الخاصة برواندا وسربرينتشا وفي حالات أخرى. والفشل في تخفيض مستوى الفقر والجهل سيولد الظلم،

ويؤدي إلى سلم هش، وسيتعين علينا عندئذ أن نبدأ من جديد مرة أخرى. ومن هذه القاعة، ومن هذه الأمانة العامة لمنظمتنا، أعلن أننا نحتاج إلى استراتيجيات تساعدنا على الخروج بشكل كريم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لهولندا.

من دواعي السرور أن أستمع إلى العديد من البيانات الممتازة التي أدلي بها خلال يومنا هذا. وأحد أسباب هذا السرور هو أن بعض هذه البيانات بدأ بالإطراء على الرئاسة الهولندية وتوفيرا للوقت فإنني لم أعبر عن شكري لتلك الكلمات الرقيقة بصفتي رئيسا، والآن أود أن أشكر ممثلي الدول على جميع هذه الكلمات.

وتدلل مناقشة اليوم على أهمية موضوع صنع القرار في مجلس الأمن بشأن إنهاء بعثة أو تحويل بعثة والاهتمام الذي تبديه الدول الأعضاء في ذلك الموضوع. وكانت هذه المناقشة إسهاما مفيدا في الممارسة العامة لتحسين عمليات الأمم المتحدة للسلام والجزء الأساسي منها هو بطبيعة الحال تقرير الإبراهيمي والمناقشات المختلفة التي جرت بشأنه. ومن الواضح أن موضوع اليوم يستحق المزيد من الدراسة المتعمقة، أكثر مما تمكنت هولندا من تقديمه في ورقة المناقشة الموجزة التي قصد بها بالرغم من كل شيء شحذ العقول وإطلاق الألسنة. وأعتقد أن هذه الورقة قد أدت الغرض منها. ويجب أن ننتقل الآن إلى أسلوب عملي.

من الواضح أن عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لا يساعد المشاورات بشأن أكثر الطرق فعالية لمتابعة مناقشاتنا. ولذلك سأضع الموضوع على جدول أعمال مجلس الأمن في مشاورات المجلس بكامل هيئته. والوفود غير الأعضاء في المجلس والذين لديهم اقتراحات محددة بشأن تلك المتابعة، مدعوة إلى تقديم هذه الاقتراحات إلى رئيس المجلس أو إلى أي عضو آخر من أعضائه وستؤخذ أفكارهم بالتأكيد في الاعتبار.

ومن بين المواضيع التي تكرر ذكرها في مناقشة اليوم، أهمية ضمان التحول السلس من مرحلة الصراع إلى مرحلة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وقد يبدو أن هذه المتطلبات بديهية ولكن في حالات كثيرة رأينا فجوة بين المرحلتين، وهذه الفجوة ينبغي أن تسد. والدليل النابض لهذه الظاهرة هو الحالة في غينيا - بيساو، البلد الذي وجد نفسه في خضم مرحلة هشة جدا بعد انتهاء الصراع. وفي وقت لاحق من هذا الشهر وعلى وجه التحديد يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حددت الرئاسة الهولندية تقديم إحاطة مفتوحة بشأن غينيا - بيساو في جلسة سيتولى رئاستها وزير التعاون الإنمائي في هولندا. وستتيح هذه الإحاطة فرصة ممتازة لتطبيق عناصر من مناقشة اليوم على الحالة في غينيا - بيساو. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع سيرسل وفد بلادي مشروع بيان رئاسي إلى أعضاء المجلس مع مذكرة تفسيرية بشأن الهدف من هذه الجلسة.

وبما أني أدرك أننا جميعا نتوق في قرارة أنفسنا إلى خروج بعد هذه المناقشة الطويلة فسأستأنف مهمتي الآن بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمين آخرين مدرجين على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.